تحليل تصدير واستيراد بعض المنتجات

استيراد الحديد والصلب

ورقة العمل رقم 235

نوفمبر 2023

هذه الدراسة من إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إطار مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر USAID TRADE (عقد رقم 217798 - Trade FFP Subcontract-ECES BPA)؛ حيث تضمن فريق العمل البحثي في المركز المصري للدراسات الاقتصادية القائم على إعدادها د. سحر عبود، اقتصادي رئيسي، ومهند مهدي، اقتصادي، وذلك تحت إشراف دكتورة عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز. ويتقدم المركز بالشكر لباقي فريق العمل الذي شارك في إعداد هذه الدراسة ولمجموعة رجال الأعمال الذين ساهموا بتوفير المعلومات اللازمة، كل في قطاعه..

© 2023 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

هذه الدراسة من إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وجميع الآراء الواردة فيها لا تعكس بالضرورة رؤية/ وجهة نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو الحكومة الأمريكية.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك دون إذن كتابي مسبق من كل من المركز المصري للدراسات الاقتصادية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل جميع الإجراءات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة باستيراد بعض المنتجات المحددة، بما في ذلك المستندات المطلوبة ذات الصلة، والمدة التي تستغرقها الإجراءات (رسميا وفعليا)، والأطراف المعنية؛ حيث طبق المركز في دراسته للمنظومة الحالية نموذج توثيق الأعمال التجارية (BPA Model) الصادر عن منظمة الأمم المتحدة لتيسير التجارة (UN/CEFACT)، مستخدما، لأول مرة في مصر، لغة نمذجة موحدة عالميا بما يسمح بمقارنة الوضع في مصر مع باقي دول العالم. وتحديدا، تختص هذه الدراسة بتحليل إجراءات استيراد الحديد والصلب بالتركيز على منتجات رمز النظام المنسق HS Code 7207، بما في ذلك المستندات المطلوبة ذات الصلة، والمدة التي تستغرقها الإجراءات (رسميا وفعليا)، والأطراف المعنية؛ حيث يعتمد التحليل على مقابلات مع مختلف أصحاب المصلحة/ الأطراف المعنية بكل منتج، بالإضافة إلى مراجعة اللوائح والدراسات المختلفة ذات الصلة، ودراسة العديد من الخبرات الدولية من أجل مقارنة العمليات والإجراءات التجارية المتبعة في هذه الدول، مع تلك المتبعة في مصر، والاستفادة منها في تحسين الإجراءات ذات الصلة في مصر. وتتكون الدراسة من جزئين رئيسيين؛ حيث يستعرض الجزء الأول الوضع الحالي للإجراءات والعمليات التجارية المتعلقة بالمنتجات محل الدراسة، بينما يطرح الجزء الثاني بعض السيناريوهات المقترحة لتحسين الإجراءات، مع اقتراح حلول لها بناء على آراء الأطراف المعنية، وفي ضوء التجارب الدولية وتحليل الخبراء في المركز.

Abstract

This study aims to comprehensively assess both the formal and informal procedures associated with the import process of a specific set of products. In this analysis, ECES has employed the Business Process Analysis (BPA) Model issued by the UN Centre for Trade Facilitation and Electronic Business (UN/CEFACT). Notably, this marks the first time in Egypt that a globally standardized modeling language has been used, enabling a comparative evaluation of Egypt's import processes on a global scale. Specifically, the study delves into the import process of iron and steel, focusing on products categorized under HS Code 7207. This analysis covers document requirements, the time required to complete various procedures, and the involved entities. To gather these insights, ECES conducted interviews with different stakeholders for each specific product and reviewed pertinent regulations and studies. International experiences were also studied to benchmark Egypt's trade process against global standards and extract valuable lessons for enhancing the Egyptian trade process. The study comprises two main parts. Part I examines the current state of the detailed trade process pertaining to the reviewed products, labeled as the "As Is" situation. Part II presents scenarios for improving this process, the "To Be" scenario, along with recommended corrective actions based on stakeholders' input, international best practices, and ECES' analysis.

استيراد الحديد والصلب (رمز النظام المنسق 7207)

الجزء الأول: الوضع الحالي

مقدمة

تركز هذه الدراسة على تحليل إجراءات استيراد الحديد والصلب باستخدام منهج تحليل إجراءات الأعمال التجارية؛ حيث تنقسم إلى جزئين رئيسيين: الجزء الأول، ويقوم بتحليل الوضع الحالي (الوضع كما هو) ويضم أربعة أقسام على النحو التالي: 1- وصف تفصيلي لقطاع الحديد والصلب، بما في ذلك هيكل الصناعة وفقا للحجم والتوزيع الجغرافي؛ 2- سرد لإجراءات الإنتاج والتجارة في مجال منتجات الحديد والصلب غير المسبوك شبه النهائية (رمز النظام المنسق 7207)؛ 3- توثيق مفصل لإجراءات الاستيراد المتعلقة بالمنتج محل الدراسة (رمز النظام المنسق 7207)؛ 4- الإطار الزمني لاستيراد منتجات الحديد والصلب (رمز النظام المنسق 7207). أما الجزء الثاني فيطرح سيناريوهات مقترحة لتحسين الإجراءات، ويتضمن المنهجية المستخدمة في إعدادها.

1- وصف القطاع – الحديد والصلب

يبدأ وصف القطاع بإلقاء نظرة عامة على صناعة الحديد والصلب ككل ثم ينتقل إلى عرض معلومات محددة حول منتجات الحديد والصلب غير المسبوك شبه النهائية، بما في ذلك أحدث بيانات متاحة عن توزيع المنشآت والتشغيل في القطاع بين جميع المحافظات المصرية، ومدلولات ذلك، بالإضافة إلى الأداء التجاري للقطاع وأهم التحديات التي تواجهه، لا سيما عقب جائحة كوفيد 19 والتطورات العالمية الأخيرة.

1-أ توزيع المنشآت والتشغيل في صناعة المعادن الأساسية بين جميع المحافظات المصرية

يشير الشكل 1-1 إلى أن قطاع المعادن الأساسية استوعب 2% من إجمالي التشغيل في الصناعة التحويلية عام 2019، حيث يشكل الذكور 99% من العمالة كما هو الحال في جميع الصناعات التحويلية في مصر (الشكل 1-2).

الشكل 1-1: ترتيب الصناعات التحويلية وفقا لنسبة التشغيل، 2019

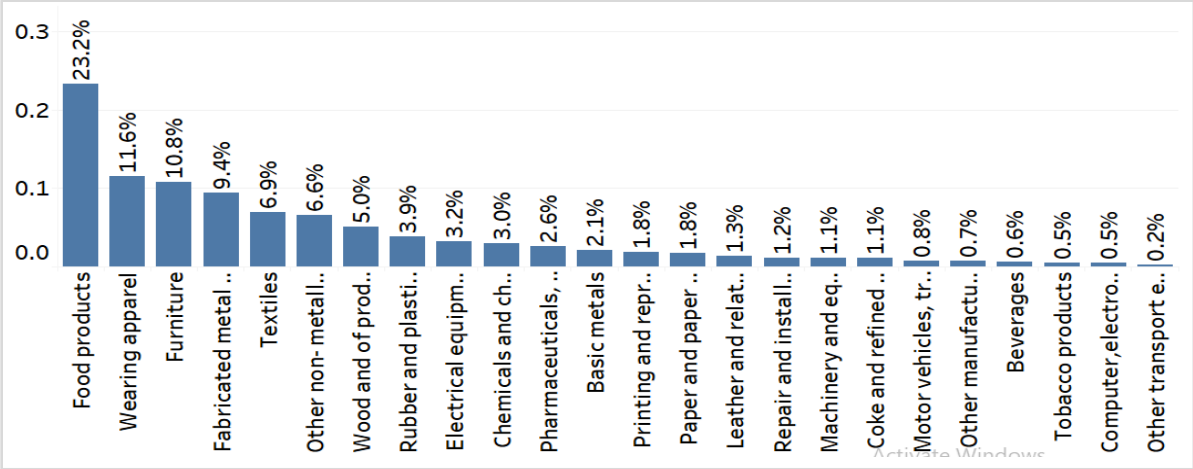

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-2: توزيع التشغيل في الصناعات التحويلية وفقا للنوع (الإناث باللون الأزرق)

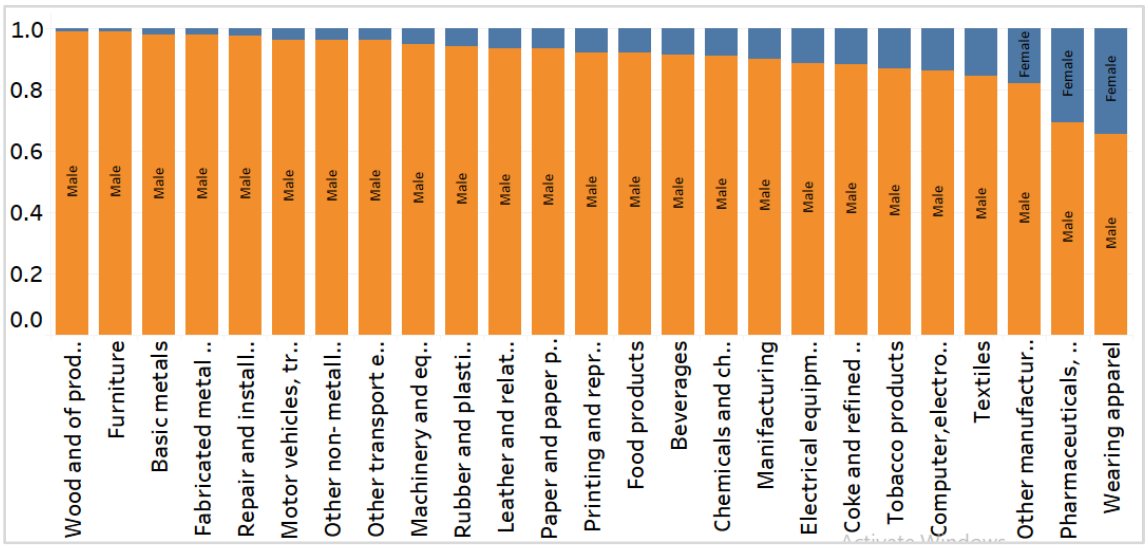

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

تستعرض الأشكال 1-3، 1-4، 1-5، و1-6 توزيع المنشآت العاملة في صناعات المعادن الأساسية والتشغيل في جميع المحافظات؛ بالإضافة إلى التوزيع النسبي لهما؛ حيث يبلغ إجمالي عدد المنشآت في الـ 27 محافظة 50805 منشأة. بالنسبة لعدد المنشآت، تشير الأشكال بوضوح إلى تركز صناعات المعادن الأساسية في محافظتي القليوبية والقاهرة، واللذان يضمان مجتمعان 53% تقريبا من إجمالي المنشآت. ويتواجد في الإسكندرية والجيزة نحو 10% من المنشآت في حين تضم باقي المحافظات الأخرى أقل من 10% من إجمالي المنشآت. أما بالنسبة لعدد العمالة، فيتركز نحو 56% من عمالة القطاع في القاهرة والقليوبية، و13% في الإسكندرية والمنوفية، بينما تبلغ نسبة عمالة القطاع في باقي المحافظات الأخرى أقل من 10% من إجمالي العمالة.

الشكل 1-3: إجمالي عدد المنشآت في صناعة المعادن الأساسية في كل محافظة

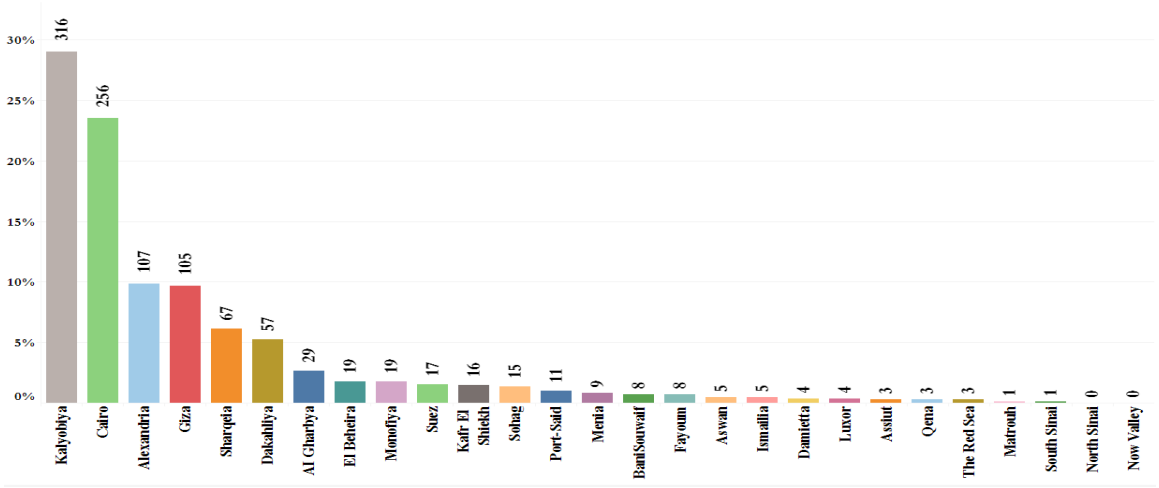

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-4: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في قطاع المعادن الأساسية على المحافظات

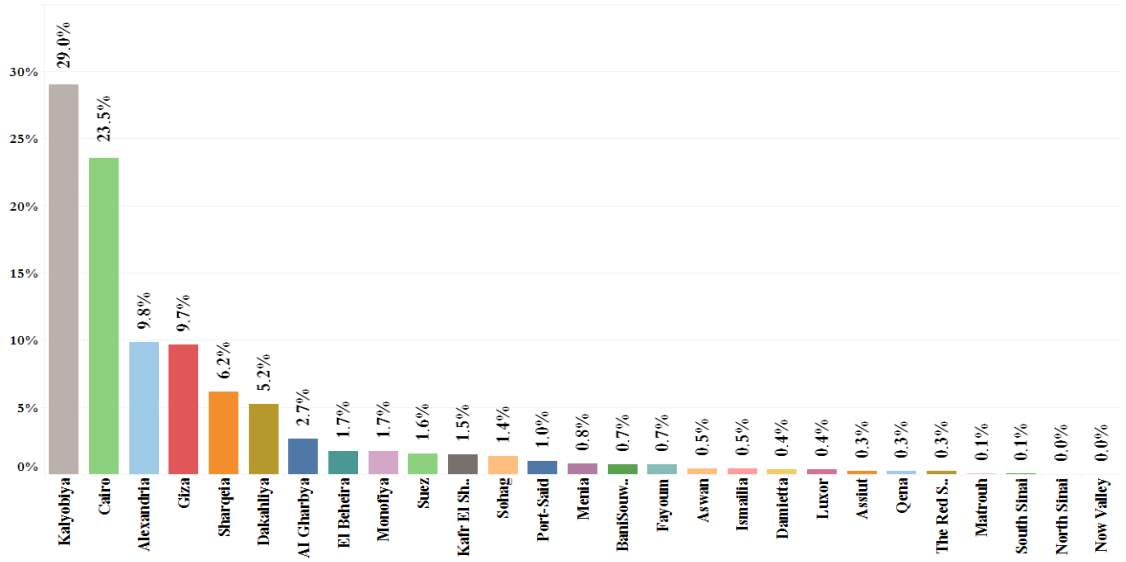

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-5: إجمالي عدد العاملين في صناعة المعادن الأساسية في كل محافظة

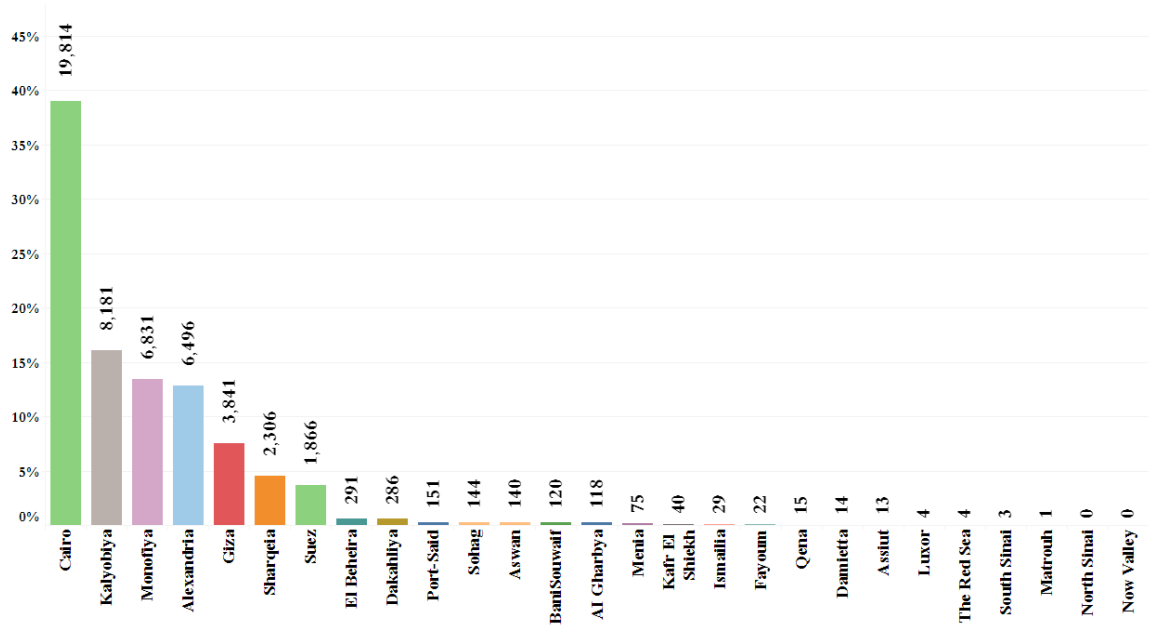

المصدر : تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-6: التوزيع النسبي للعاملين في صناعة المعادن الأساسية في كل محافظة

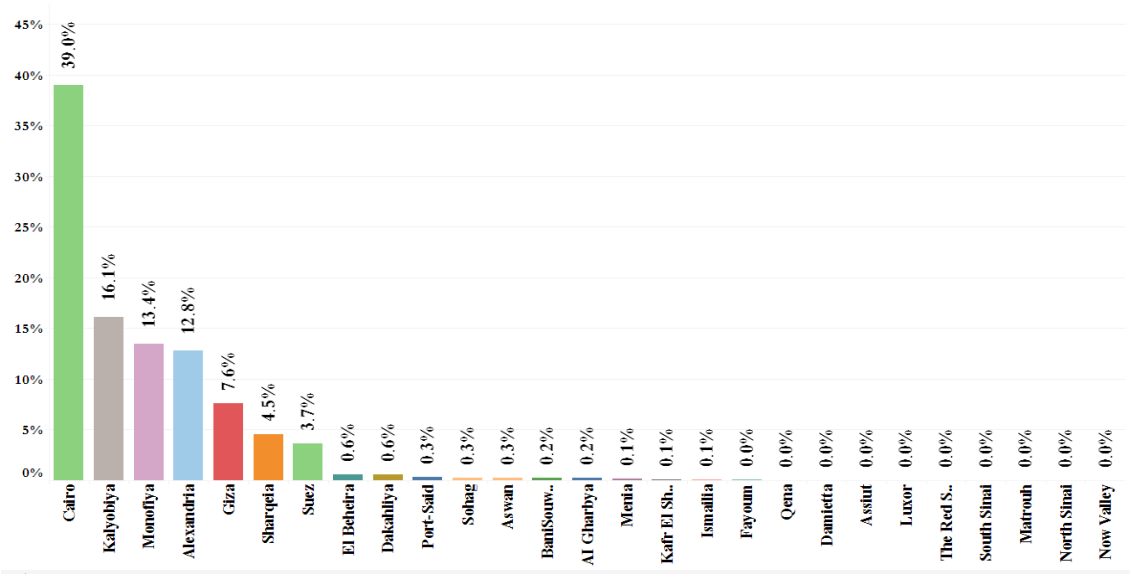

المصدر : تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

ووفقا الجدول 1-1، والرسوم البيانية الدائرية التالية له تنقسم المحافظات لأربع مجموعات وفقا لمستوى تركز المنشآت والعمالة في صناعات الحديد والصلب بها. حيث تضم محافظات المجموعة (أ) ما يزيد عن نصف عدد المنشآت والعمالة وبها محافظتي القاهرة والقليوبية فقط. ويأتي مستوى تركز منشآت الحديد والصلب في محافظات المجموعة (ب) أقل (بالربع تقريبا)، وتقع في الدلتا وما حولها وبها 3 محافظات. وتقل نسبة تركز المنشآت بصورة أبعد من ذلك في محافظات المجموعة (ج) حيث تضم 16% من إجمالي المنشآت وتستوعب 19% من إجمالي العمالة. وتقع معظم محافظات المجموعة (د) في الصعيد وبها أدنى عدد من المنشآت والعمالة.

وتضم محافظات المجموعات (أ) و(ب) و(ج) مجتمعة 94% من إجمالي المنشآت وتستوعب 99% من إجمالي العمالة. ولا تزيد نسبة المنشآت في المجموعة (د) عن 6% من إجمالي المنشآت بينما لا تتعدى نسبة العمالة بها 1% وغالبيتها تقع في الصعيد والمحافظات الحدودية.

الجدول 1-1: توزيع المنشآت والتشغيل في كل مجموعة من المحافظات

مجموعة المحافظات	نسبة المنشآت	نسبة العمالة
المجموعة (أ): القاهرة والقليوبية	53%	55%
المجموعة (ب): الإسكندرية والجيزة والشرقية	26%	25%
المجموعة (ج): الدقهلية، الغربية، البحيرة، المنوفية، السويس، كفر الشيخ، سوهاج	16%	19%
المجموعة (د): بور سعيد، المنيا، بني سويف، الفيوم، أسوان، الإسماعيلية، دمياط، الأقصر، أسيوط، قنا، البحر الأحمر، مطروح، جنوب سيناء	6%	1%

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019

الشكل 1-7: توزيع المنشآت العاملة في صناعات المعادن الأساسية

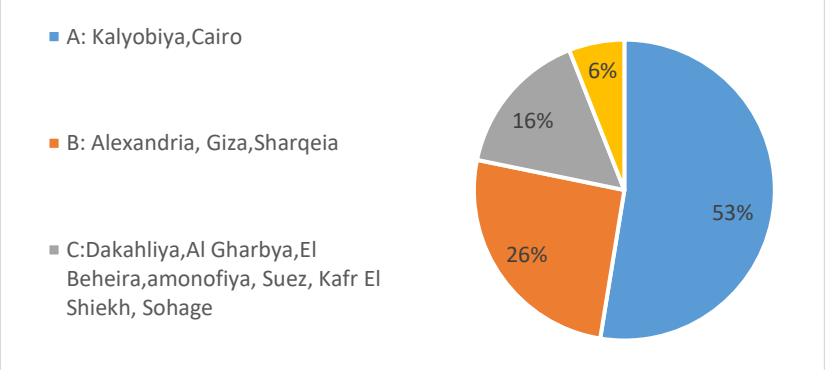

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019

الشكل 1-8: توزيع التشغيل في صناعات المعادن الأساسية

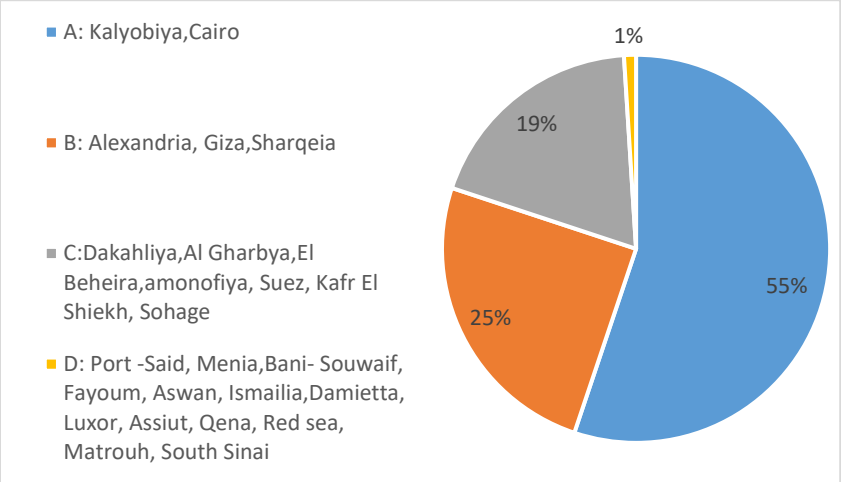

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019

حجم المنشأة مقاسا بعدد العمالة بها[1]

يوضح الشكل 1-9 توزيع منشآت القطاع وفقا لحجمها، بينما يبين الشكل 1-10 التوزيع النسبي لها. ويتضح من الشكلين سيطرة المنشآت الكبيرة على صناعات الحديد والصلب؛ حيث تشكل 56% من المنشآت وتستوعب 1000 عامل بينما 17% من المنشآت تستوعب 500 عامل.

الشكل 1-9: توزيع منشآت القطاع وفقا لحجمها (مقاسا بعدد العمالة)

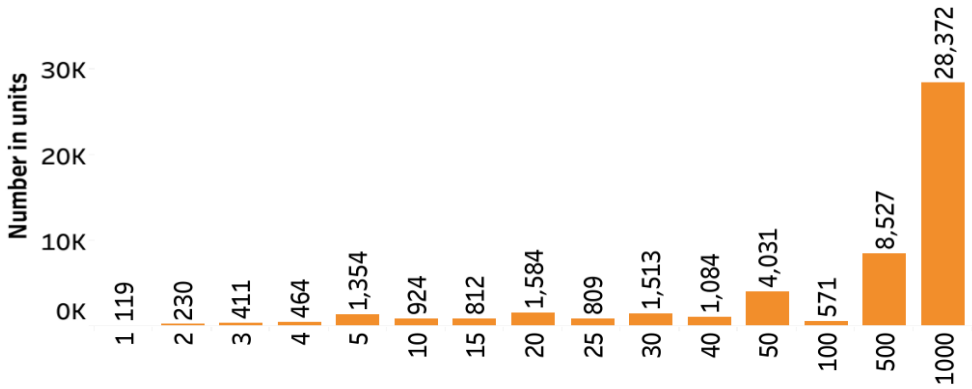

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

[1] في هذه الدراسة، يقدر حجم المنشأة وفقا لعدد العمالة كما يلي: المنشآت متناهية الصغر (1-5 عاملا)، المنشآت الصغيرة (أكثر من 5 عاملين وأقل من 50 عاملا)؛ المنشآت المتوسطة (من 50 إلى 500 عامل)، المنشآت الكبيرة (500 عامل فما فوق).

الشكل 1-10: التوزيع النسبي لمنشآت القطاع وفقا للحجم (مقاسا بعدد العمالة)

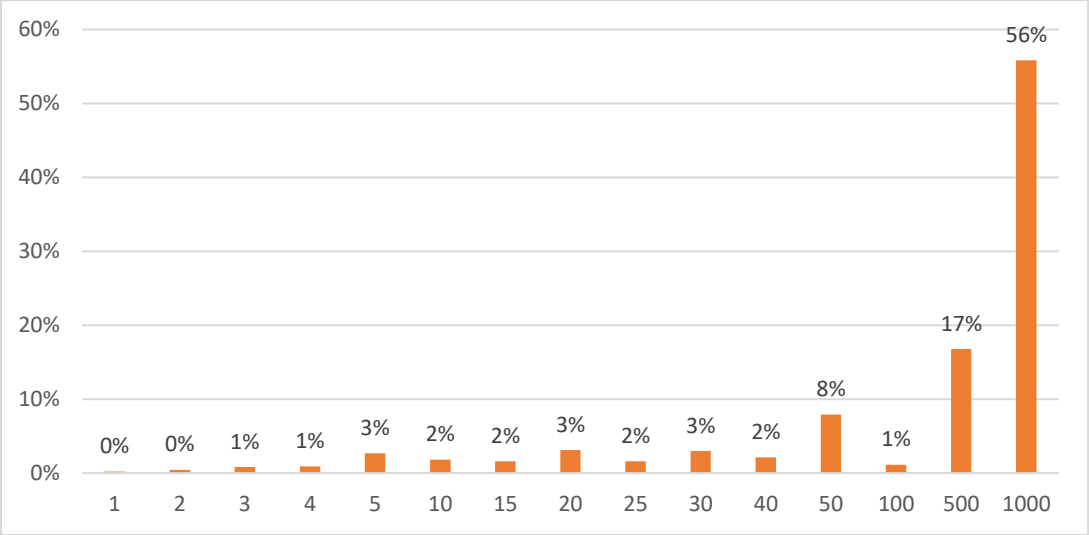

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019

1-ب: توزيع المنشآت والتشغيل في قطاع الحديد والصلب غير المسبوك على جميع المحافظات المصرية

تستعرض الأشكال 1-11، و1-12، و1-13، و1-14 توزيع المنشآت والعمالة في قطاع صناعات الحديد والصلب الأساسية على جميع المحافظات المصرية من حيث عدد المنشآت والعمالة في كل محافظة والنسبة المئوية لكل منهما؛ حيث يبلغ إجمالي عدد المنشآت في الـ 27 محافظة 391 منشأة بعمالة إجمالية قدرها 41139 عامل. وكما يتبين من الأشكال، تتركز غالبية مصانع الحديد والصلب الأساسية في القليوبية (167 مصنع) أو 42.7% من إجمالي مصانع الحديد والصلب في مصر. وتضم القاهرة أعلى عدد ونسبة عمالة في الصناعة حيث يتجاوز عدد العاملين بها في هذه الصناعة 18 ألف عامل أي 45.6% من إجمالي العاملين في هذه الصناعة

الشكل 1-11: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في تصنيع منتجات الحديد والصلب غير المسبوك شبه النهائية

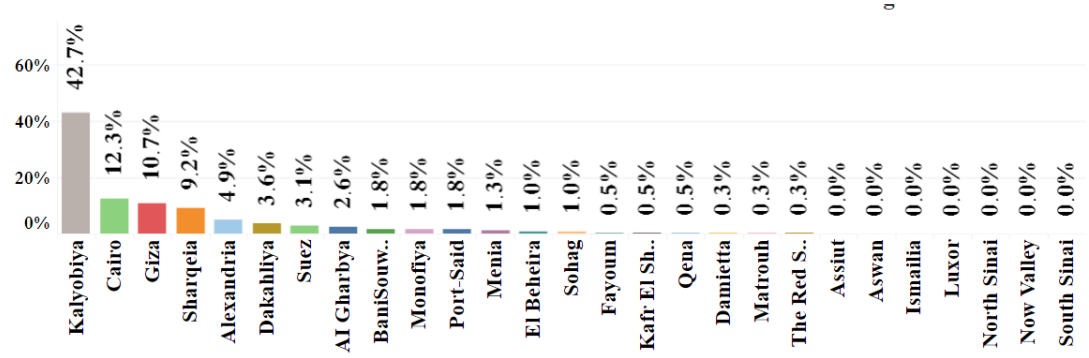

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019

الشكل 1-12: إجمالي عدد المنشآت العاملة في تصنيع منتجات الحديد والصلب غير المسبوك شبه النهائية

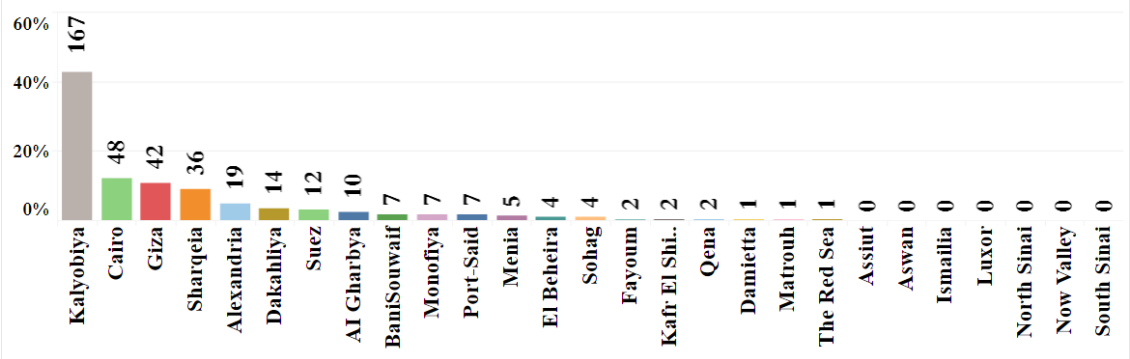

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-13: التوزيع النسبي للعاملين في تصنيع منتجات الحديد والصلب غير المسبوك شبه النهائية في كل محافظة

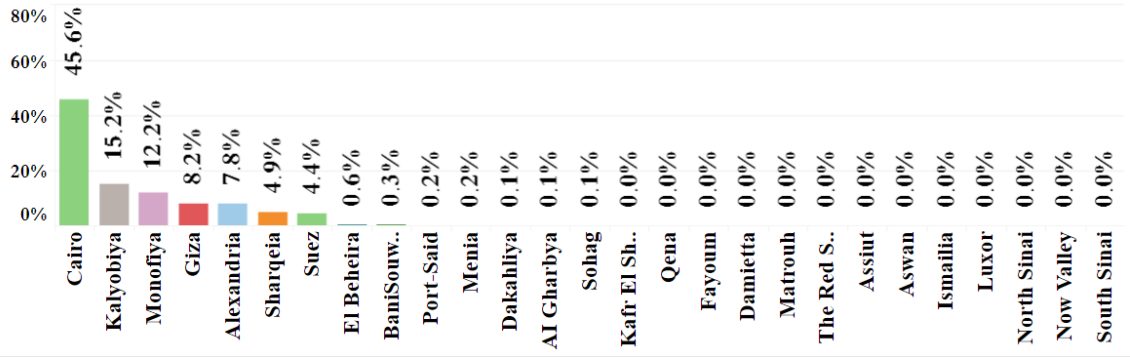

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-14: إجمالي عدد العاملين في تصنيع منتجات الحديد والصلب غير المسبوك شبه النهائية

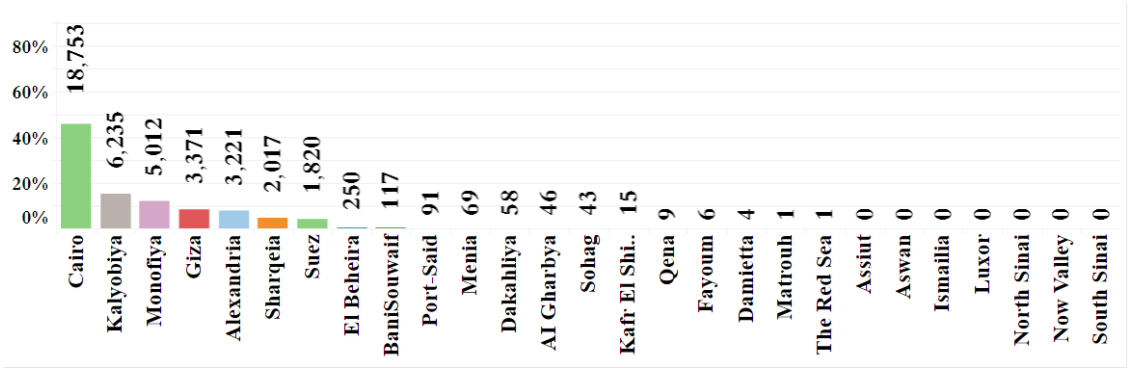

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019

وتقسم الأشكال الدائرية التالية المحافظات إلى 4 مجموعات وفقا لمستوى تركز المنشآت والتشغيل بها على نفس منوال الأشكال الخاصة بصناعة الحديد والصلب، حيث تضم محافظات المجموعة (أ) 55% من إجمالي المنشآت وتستوعب 61% من إجمالي العمالة. وتضم هذه المجموعة محافظتي القليوبية والقاهرة فقط. ويقل تركز المنشآت والعمالة (25% و21% على التوالي) في محافظات المجموعة (ب). كما تقل بدرجة أكبر نسبة تركز المنشآت في المجموعة (ج) بشكل أكبر (16% من إجمالي المنشآت) والعمالة (18% من إجمالي العمالة). وتضم محافظات المجموعات أ وب وج مجتمعة 96% من إجمالي المنشآت و99% من إجمالي العمالة. وتأتي محافظات المجموعة (د) بأقل نسبة تركز للمنشآت (4%) والعمالة (1%)، وتشمل كافة المحافظات الحدودية وبعض محافظات الصعيد.

الشكل 1-15: توزيع المنشآت العاملة في تصنيع منتجات الحديد والصلب غير المسبوك شبه النهائية

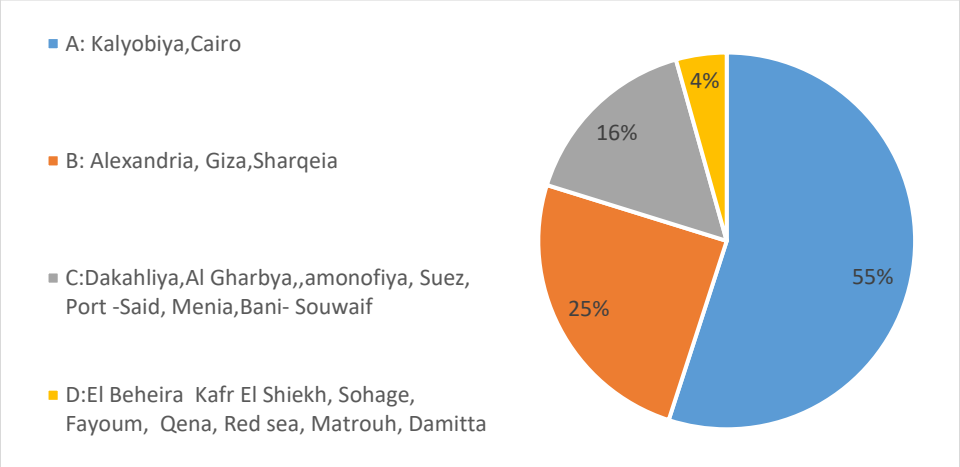

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019

الشكل 1-16: توزيع العاملين في تصنيع منتجات الحديد والصلب غير المسبوك شبه النهائية

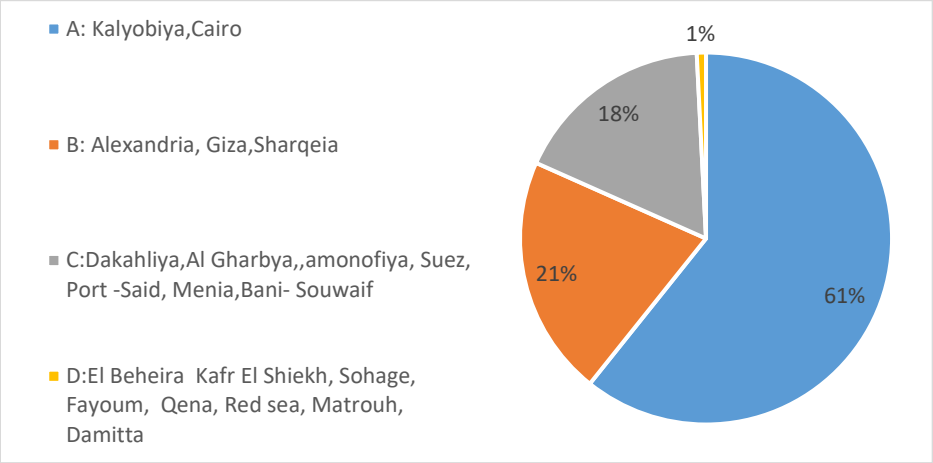

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019

1-ج الأداء التجاري لقطاع الحديد والصلب بالتركيز على منتجات الحديد والصلب غير المسبوك شبه النهائية

وفقا للجدول 1-2 بلغت واردات مصر من الحديد والصلب 41 مليون دولار خلال عام 2021 (0.1% من الواردات العالمية من هذا المنتج). وتشمل أهم الدول الموردة لمصر: روسيا (47.7%)، أوكرانيا (16.3%)، تركيا (14.9%)، ليبيا (9.5%) والجزائر (5.7%). في حين سجلت صادرات مصر من منتجات الحديد والصلب 61 ألف دولار في عام 2021، وأهم الدول المستقبل للصادرات المصرية من هذا المنتج هي: السودان (49%)، قبرص (33%)، والأردن (16%).

الجدول 1-2: الأداء التجاري لقطاع صناعات الحديد والصلب في 2021

الرمز	الواردات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الواردات المصرية في عام 2021	% من واردات الصناعة التحويلية المصرية في عام 2021	الصادرات في 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الصادرات المصرية في عام 2021	% من صادرات الصناعة التحويلية المصرية في عام 2021	الميزان التجاري في عام 2021 (ألف دولار)
7207	41.827	0.06%	0.08%	61	0.0001%	0.0003%	-41766
72	3,512,956	5%	7%	1,723,261	4%	8%	-1789695

المصدر: محسوب بناء على بيانات trade map، 2021.

وبالنسبة للمنتج محل الدراسة (رمز النظام المنسق 7207)، يوضح الجدول 1-3 الأداء التجاري لكافة المنتجات في الفئة 72، حيث يشكل وحده 1.19% من إجمالي الواردات من المنتجات في هذه الفئة إلا أن غالبية المنتجات المستوردة من هذه الفئة (48%) تتركز في النفايات الحديدية والخردة (7204). ومن الملاحظ أن غالبية المنتجات تتسم بارتفاع

صافي المكون المستورد مقارنة بالصادرات فيما عدا بعض المنتجات القليلة. وشكلت منتجات الحديد المدرفل أو الصلب غير المسبوك عرض > = 600 ميليميتر (رمز النظام المنسق 7208) نحو 59.7% من إجمالي الصادرات في الفئة 72.

وبوجه عام، تشكل واردات مصر من الحديد والصلب تقريبا ضعف الصادرات ومن ثم شهد الميزان التجاري للمنتجات في الفئة 72 عجزا قدره نحو 1.7 مليار دولار تقريبا في عام 2021.

الجدول 1-3: الأداء التجاري لمنتجات الحديد والصلب الفئة 72 ووضع المنتجات برمز النظام المنسق 7207، عام 2021

الرمز	جدول المنتجات	قيمة الواردات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الواردات من المنتج (72)	قيمة الصادرات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الصادرات من المنتج (72)	الميزان التجاري في عام 2021، ألف دولار
7201	Pig iron and spiegeleisen, in pigs, blocks or other primary forms	1070	0.030	281	0.016	-789
7202	Ferro-alloys	151626	4.316	74881	4.345	-76745
7203	Ferrous products obtained by direct reduction of iron ore and other spongy ferrous products, ...	52727	1.501	8	0.000	-52,719
7204	Ferrous waste and scrap; remelting scrap ingots of iron or steel (excluding slag, scale and ...	1694035	48.222	10819	0.628	-1,683,216
7205	"Granules and powders of pig iron, spiegeleisen, iron or steel (excluding granules and powders ...	1533	0.044	22665	1.315	21,132
7206	Iron and non-alloy steel in ingots or other primary forms (excluding remelting scrap ingots, ...	437	0.012	0	0.000	-437
7207	Semi-finished products of iron or non-alloy steel	41827	1.191	61	0.004	-41,766
7208	Flat-rolled products of iron or non-alloy steel, of a width >= 600 mm, hot-rolled, not clad, ...	728062	20.725	1029884	59.764	301,822
7209	"Flat-rolled products of iron or non-alloy steel, of a width of >= 600 mm, cold-rolled ""cold-reduced"", ...	67250	1.914	48522	2.816	-18,728
7210	"Flat-rolled products of iron or non-alloy steel, of a width >= 600 mm, hot-rolled or cold-rolled ...	341015	9.707	130730	7.586	-210,285
7211	"Flat-rolled products of iron or non-alloy steel, of a width of < 600 mm, hot-rolled or cold-rolled ...	9761	0.278	2092	0.121	-7,669

الرمز	جدول المنتجات	قيمة الواردات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الواردات من المنتج (72)	قيمة الصادرات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الصادرات من المنتج (72)	الميزان التجاري في عام 2021، ألف دولار
7212	"Flat-rolled products of iron or non-alloy steel, of a width of < 600 mm, hot-rolled or cold-rolled ...	20801	0.592	7580	0.440	-13,221
7213	Bars and rods of iron or non-alloy steel, hot-rolled, in irregularly wound coils	35991	1.025	284850	16.530	248,859
7214	Bars and rods, of iron or non-alloy steel, not further worked than forged, hot-rolled, hot-drawn ...	1857	0.053	23687	1.375	21,830
7215	Bars and rods, of iron or non-alloy steel, cold-formed or cold-finished, whether or not further ...	172	0.005	634	0.037	462
7216	Angles, shapes and sections of iron or non-alloy steel, n.e.s.	120785	3.438	7769	0.451	-113,016
7217	Wire of iron or non-alloy steel, in coils (excluding bars and rods)	24854	0.707	20489	1.189	-4,365
7218	Stainless steel in ingots or other primary forms (excluding remelting scrap ingots and products ...	211	0.006	7	0.000	-204
7219	"Flat-rolled products of stainless steel, of a width of >= 600 mm, hot-rolled or cold-rolled ...	133019	3.787	281	0.016	-132,738
7220	"Flat-rolled products of stainless steel, of a width of < 600 mm, hot-rolled or cold-rolled ...	8925	0.254	41	0.002	-8,884
7221	Bars and rods of stainless steel, hot-rolled, in irregularly wound coils	0	0.000	71	0.004	71
7222	Other bars and rods of stainless steel; angles, shapes and sections of stainless steel, n.e.s.	3574	0.102	0	0.000	-3,574

الرمز	جدول المنتجات	قيمة الواردات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الواردات من المنتج (72)	قيمة الصادرات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الصادرات من المنتج (72)	الميزان التجاري في عام 2021، ألف دولار
7223	Wire of stainless steel, in coils (excluding bars and rods)	1843	0.052	79	0.005	-1,764
7224	Steel, alloy, other than stainless, in ingots or other primary forms, semi-finished products ...	134	0.004	0	0.000	-134
7225	"Flat-rolled products of alloy steel other than stainless, of a width of >= 600 mm, hot-rolled ...	17917	0.510	43	0.002	-17,874
7226	"Flat-rolled products of alloy steel other than stainless, of a width of < 600 mm, hot-rolled ...	7047	0.201	1	0.000	-7,046
7227	Bars and rods of alloy steel other than stainless, hot-rolled, in irregularly wound coils	4305	0.123	0	0.000	-4,305
7228	Other bars and rods of alloy steel other than stainless, angles, shapes and sections of alloy ...	33604	0.957	57622	3.344	24,018
7229	Wire of alloy steel other than stainless, in coils (excluding bars and rods)	8574	0.244	164	0.010	-8,410
	Total HS code 72	3,512,956		1,723,261		-1,789,695

المصدر: محسوب بناء على بيانات trade map، 2021.

1-د الأداء التجاري لمنتجات الحديد والصلب غير المسبوك شبه النهائية أثناء وعقب جائحة كوفيد 19

تراجعت واردات الحديد والصلب بسبب الجائحة خلال عام 2020، قبل أن تتعافى خلال عام 2021 وإن استمرت واردات الحديد والصلب غير المسبوك شبه النهائية في التراجع منذ الجائحة ولم تتعافى بعد كما يتبين من الشكل 1-7. وقد يكون قرارات البنك المركزي المصري من الأسباب الرئيسية لذلك، بالإضافة إلى أن قطاع العقارات في مصر يواجه تحديات عدة تتعلق بتراجع الطلب وارتفاع أسعار المواد الخام والاضطرابات التي تشهدها سلاسل الوريد العالمية.

الشكل 1-17: واردات مصر من منتجات الحديد والصلب غير المسبوك شبه النهائية خلال الفترة 2019-2021

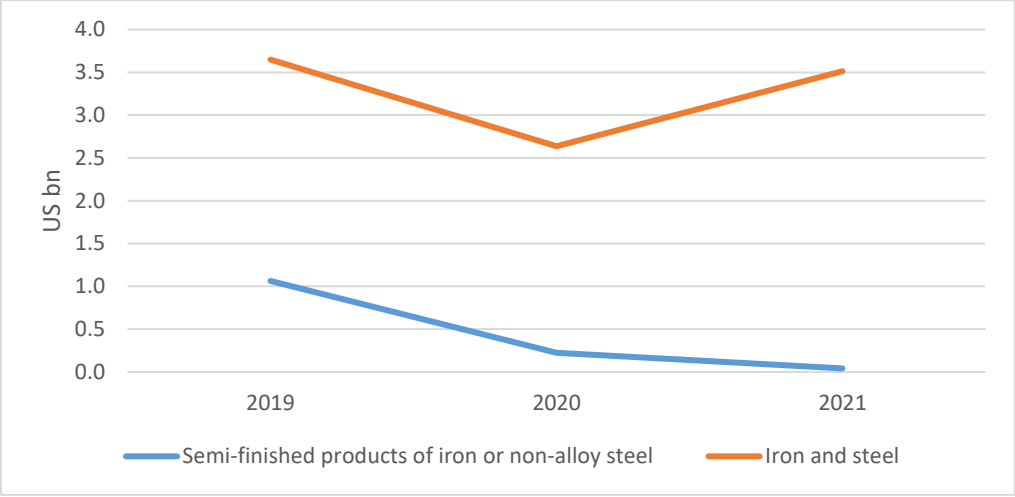

المصدر: بيانات trade map، 2021.

2- سرد إجراءات الإنتاج والتجارة في المنتجات برمز النظام المنسق 7207

- تعد منتجات الحديد والصلب من السلع الاستراتيجية التي تضم العديد من المنتجات النهائية كحديد التسليح، والمنتجات الوسيطة كحديد البليت والصلب المخصوص، وغيرها. وتدخل منتجات الحديد والصلب كسلع وسيطة في صناعات أخرى عديدة، من بينها على سبيل المثال صناعة السيارات والأسلحة والذخيرة والأدوات والمعدات والأجهزة المنزلية والطبية والالكترونيات والسكك الحديد والسفن، المنتجات المعدنية.
- عالميا، تتنوع أوجه استخدامات منتجات الحديد والصلب، ولكن يتم توجيه 51% منها للمباني، والمنشآت المعدنية، وأبراج الكهرباء، ومحطات الطاقة الكهربائية، وخطوط الأنابيب، بينما يتم توجيه 15% منها إلى الآلات والمعدات، ويوجه 12% من الإنتاج العالمي من الحديد والصلب إلى صناعة السيارات المتعددة كما يتضح من الشكل (2-1).

الشكل 2-1: الاستخدامات المتعددة للحديد والصلب

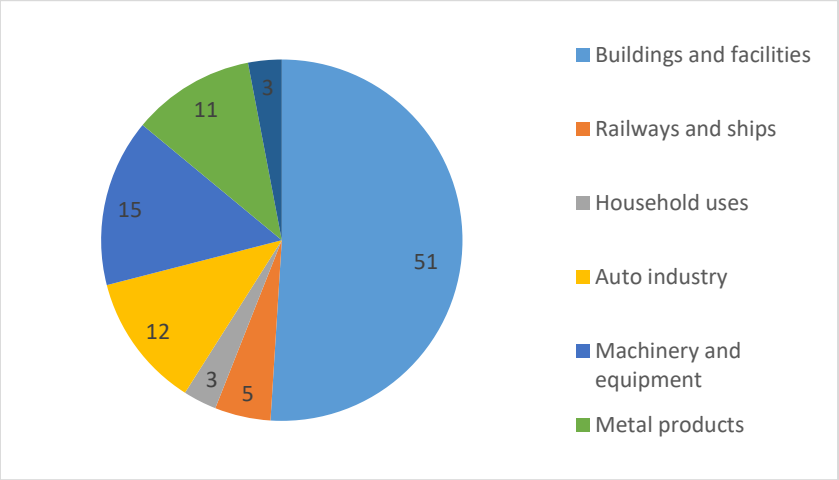

المصدر: حسابات المركز بناء على بيانات الاتحاد العالمي للصلب، 2021.

- عالميا، بلغ إنتاج الحديد والصلب نحو 144 مليون طن خلال سبتمبر 2021، وفقا لبيانات الاتحاد العالمي للصلب. وتعد دول الصين والهند واليابان من أكبر المنتجين في العالم حيث تنتج 51.1%، 6.5% ، 5.6% من إجمالي الإنتاج العالمي على التوالي.
- محليا، يقدر إجمالي الطاقة الإنتاجية لمصانع الحديد والصلب في مصر بنحو (14.1) مليون طن سنويا، بينما يقدر إجمالي حجم الاستهلاك بنحو 7.5- 8 مليون طن سنويا، أي أن هناك فائض في حدود 50% من الطاقة الإنتاجية الكلية.
- تنقسم مصانع الحديد والصلب في مصر إلى 3 أنواع، على النحو التالي:
  - أولا: مصانع متكاملة وتنتج من الخامات الاستخراجية وحتى المنتج النهائي، وأبرزها عز الدخيلة.
  - ثانيا: الشركات نصف المتكاملة وتنتج المنتج النهائي من صهر الخردة أو الحديد الإسفنجي.
  - ثالثا: مصانع الدرفلة، والتي تقوم بشراء عروق الصلب من مصدر محلى أو مستورد، ودرفلتها إلى حديد التسليح.
- تعتبر مصر فقيرة تعدينيا؛ حيث تقوم باستيراد 70-80% من مستلزمات صناعة الحديد والصلب، بما في ذلك الخردة بالإضافة إلى المواد الكيميائية والطوب الحراري.
- 40% من الطاقات الإنتاجية معطلة نظرا لانخفاض استهلاك حديد التسليح في مصر، وصعوبة تصديره. وتكمن صعوبات التصدير في ارتفاع أسعار المستلزمات وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات النهائية مقارنة بمثيلتها من الدول الأخرى، قيام العديد من الدول بفرض رسوم إغراق على واردتها من الحديد؛ وبالتالي

صـعوبة دخول الأسـواق، وعدم قدرة المنتجين المحليين على تغيير المواصـفات وفقا لاحتياجات كل سـوق وهو ما سبقتنا إليه دول أخرى كتركيا على سبيل المثال.

- ارتفاع تكاليف الإنتاج، خاصـة وأن الحديد والصـلب من المنتجات كثيفة اسـتهلاك الطاقة، مما جعلها غير تنافسية أمام المنتجات المستوردة.

- تتمثل أهم المشـكلات التي تواجه صـناعة الحديد والصـلب في مصـر فيما يلي: ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة وأسعار المستلزمات المستوردة، فضلا عن المنافسة غير العادلة مع الحديد المستورد، في ظل ازدياد عمليات إغراق السـوق بالحديد المسـتورد، خاصـة من تركيا وأوكرانيا والصـين، مما دفع وزارة التجارة والصـناعة لفرض رسـوم وقائية نهائية متدرجة على واردات بعض منتجات الحديد والصـلب وفقا للقرار (رقم 907 لسـنة 2019، وذلك لمدة 3 سـنوات بنسـبة 25% على حديد التسـليح، و16% على البليت (خام الحديد) .

- ومع الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار المستلزمات والطاقة والنقل عالميا تم وقف العمل بالقرار السابق في 2021 ، وقامت الهيئة العامة للتنمية الصناعية بطرح رخص لإنتاج الحديد لتلبية احتياجات السوق المحلي، وتم طرح 6 رخص إنتاج منتجات مختلفة من الحديد والصـلب، مقسـمة بين 3 رخص لإنتاج البيليت موزعة بين رخصتين بطاقة إنتاجية 1.1 مليون طن سنويا لكل منهما، ورخصـة بطاقة إنتاجية 200 ألف طن سنويا، ورخصـة لإنتاج الحديد الاسفنجي بطاقة إنتاجية قدرها 2.5 مليون طن سنويا، مع رخصتين لإنتاج مكورات الحديد بطاقة إنتاجية 8 مليون طن سنويا لكل منهما.

- وبالرغم من الأهمية الكبيرة لصـناعة الحديد والصـلب للدول المتقدمة والنامية على السـواء، إلا أنها تواجه تحديا مشـتركا كونها صـناعة كثيفة الاسـتهلاك للطاقة، ومن ثم للانبعاثات؛ لذا يعد خفض احتياجاتها من الطاقة ورفع كفاءة الطاقة المستخدمة من أهم التحديات التي تواجهها بشكل مستمر.

- كما تواجه الصناعة تحديات تعمل على انخفاض السيولة لدى الشركات المنتجة بما في ذلك صعوبة استرداد مستحقاتها من برنامج رد أعباء الصادرات نتيجة صعوبة الإجراءات، وإجبار المصدرين على تقديم النسخ الأصـلية من بوالص الشـحن وتخليص مسـتحقات وزارة المالية على الشـركات من مدفوعات البرنامج، بالإضـافة إلى مشـكلات نظام الدروباك الناجمة عن قانون الجمارك الجديد والذي يلزم الشـركات بإصـدار خطاب ضـمان يغطي 100% من ضـريبة القيمة المضـافة لمدة 3 سـنوات تقل بعدها إلى 30%، في حين كانت النسـبة في القانون القديم 100% في السـنة الأولى فقط تقل إلى 25% بعدها، الأمر الذي يحول دون تحقيقي هدف تعزيز وزيادة الصادرات.:

رغم أن الحديد والصلب غير المسبوك (المنتجات برمز النظام المنسق 7207) يخضع لنفس الملاحظات الأفقية مثل المنتجات المستوردة الأخرى (الملحق أ) إلا أن هناك بعض الملاحظات الخاصة به نظرا لطبيعته المختلفة عن باقي المنتجات من حيث الحجم وأهميته الاستراتيجية للصناعات الأخرى، وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي.

الملاحظة رقم 1:

المنتجات برمز النظام المنسق 7207 تشمل الخردة وقطع الغيار، إلا أن الخردة كأحد مستلزمات الإنتاج مستثناة من قرار البنك المركزي الخاص بالتعامل بنظام الاعتمادات المستندية، بينما تخضع قطع الغيار للقرار، لذا يتعين على المستورد أن يغطي احتياجاته من العملة الصعبة من خلال الاعتمادات المستندية، وهو ما يشكل عائقا كبيرا يواجه الاستيراد بسبب نقص العملة الصعبة في النظام المصرفي. وأفضت مشكلات تأمين العملة الصعبة إلى إعاقة استيراد التوريدات وقطع الغيار.

الملاحظة رقم 2:

نظرا لارتفاع حجم المنتجات برمز النظام المنسق 7207 وتأخر إجراءات الاستيراد، يتعين على المستوردين دفع غرامة تصاعدية بالدولار لهيئة الميناء ووكلاء الشحن تقدر بـ 2 جنيها للطن في أول أسبوع وتزيد بنسبة 50% لتصل إلى 3 جنيها للطن في الأسبوع الثاني وهكذا.

الملاحظة رقم 3:

وفقا للائحة التنفيذية لقانون الجمارك الجديد، مدة بقاء البضائع بالمخازن المؤقتة لا تتجاوز شهرين (المادة 137). وبالتالي فإن تأخر البنوك في توفير العملة الصعبة يؤدي إلى تأخر إرسال مستندات الشحنة، وقد تطول المدة وتهمل السلع المستوردة بينما للجمارك الحق في بيعها في مزاد علني فضلا عن فقدان المصداقية تجاه الموردين بالخارج وعدم قدرة المستورد على الوفاء بعقود التصدير وخسارة الأسواق الأجنبية التي يصعب استعادتها. لذا، من المهم مد فترة بقاء السلع من قبل وزير المالية لحين حل مشكلة توفير العملة الصعبة (يذكر أن وزير المالية قد قام مؤخرا بمدها لأربع أشهر بصفة مؤقتة).

الملاحظة رقم 4:

في بعض الأحيان تقدر الرسوم الجمركية بصورة مبالغ فيها بسبب تحسين الأسعار ، حيث تراجع الجمارك سعر السلعة في البورصة الدولية وفي حالة اختلافها عن سعر العقد يتم حساب الرسوم الجمركية على أساس السعر الأعلى أو قد تلجأ الجمارك لأحدث سعر استيراد رغم اختلاف ظروف كل مستورد وقد تختلف مواصفات السلعة نفسها حتى لو لهما نفس الرمز.

الملاحظة رقم 5:

مثل جميع المنتجات المستوردة الأخرى، تواجه المنشآت المستوردة للحديد والصلب غير المسبوك (رمز النظام المنسق 7207) في مصر تحديات مختلفة تتعلق بنظام النافذة وإن كانت أكثر تكرارا. حيث يحتاج المستوردون المصريون للحديد والصلب غير المسبوك عادة لتغيير ميناء التسليم أو الإرسال وكذلك البنك الذي يقوم بتحويل النقود ولكن نظام النافذة لا يقبل تعديل أي بيانات سبق إدخالها.

الملاحظة رقم 6:

نظرا لمواصفات منتج الحديد والصلب غير المسبوك (رمز النظام المنسق 7207)، يجب أن تجري هيئة الطاقة الذرية كشفا إشعاعيا على شحنات الحديد والصلب المستورد وإذا كان للهيئة مكتب تمثيلي بالميناء يقوم مهندس الفحص بأخطارها بنتائج الكشف الإشعاعي وتقديم نتيجته للنافذة.

ولكن من الملاحظ أن الهيئة عادة لا يكون لها مكتب تمثيلي بالميناء ومن ثم يجب إرسال النتائج للقاهرة للحصول على توقيع المدير المسؤول ثم إعادة إرسالها للميناء في مظروف مغلق، مما يؤدي إلى تأخير الإجراءات في مجملها.

الملاحظة رقم 7:

تواجه المنشآت المصدرة للحديد والصلب مشكلة في السيولة بسبب تأخر استلام مدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات نظرا لصعوبة الإجراءات وإجبارها على تقديم النسخ الأصلية من بوالص الشحن وتخليص مستحقات وزارة المالية على الشركة من مدفوعات البرنامج قبل دفعها للمنشآت، بالإضافة لمشكلات نظام الدروباك نتيجة قانون الجمارك الجديد والذي يلزم الشركات بإصدار خطاب ضمان يغطي 100% من قيمة الضريبة المضافة لمدة 3 أعوام تنخفض على 30% بعدها، في حين أنها كانت 100% في السنة الأولى تنخفض إلى 25% بعدها في القانون القديم، الأمر الذي يعوق تحقيق هدف زيادة الصادرات.

3- توثيق مفصل لإجراءات استيراد المنتج محل الدراسة (رمز النظام المنسق 7207)

يعرض الشكل 3-1 والجدول 3-1 قائمة تضم 14 إجراء ترتبط باستيراد الحديد والصلب غير المسبوك (رمز النظام المنسق 7207) و12 جهة يتعامل معها المستورد بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتنقسم الإجراءات إلى 3 مراحل وفقا لنموذج الأمم المتحدة المرجعي للسلسلة الدولية للإمداد UN/CEFACT International Supply Chain Model (نموذج الشراء والشحن والسداد):

- **الشراء:** إتمام شروط التجارة وإبرام عقد بيع

- **الشحن**: ترتيب حركة شحن البضائع والانتهاء من الإجراءات اللازمة لاستيفاء كافة الشروط التنظيمية الخاصة بالدولتين المصدرة والمستوردة على السواء.
- **السداد**: المطالبة بسداد مقابل البضائع التي تم شراؤها وسداد المدفوعات المحلية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الجزء يركز فقط على المنشآت العاملة داخل مصر سواء كانت صغيرة أو كبيرة، لأن المنشآت في المناطق الحرة لا تخضع للإجراءات التي يناقشها هذا التقرير.

وتجدر الإشارة أيضا إلى ارتباط إجراءات الدفع بإجراءات الشحن، ويجب إتمام الدفع لكي يتم المضي في التخليص الجمركي والإجراءات التجارية اللاحقة الأخرى. لذلك، ستتم مناقشة إجراءات الدفع في بداية إجراءات مرحلة الشحن وأي متطلبات مسبقة مطلوبة سوف تتم مناقشتها بشكل منفصل قبل مناقشة إجراءات مرحلة "الشراء."

وهناك ملاحظتان مهمتان: 1- يسبق عرض الإجراءات الأساسية للاستيراد عرض موجز ولكن مفصل لكيفية حصول المستوردين على تصريح لاستيراد أحد المنتجات كونها أحد الشروط الأساسية للاستيراد والتي يصعب الحصول عليها غالبا مما يؤدي إلى تأخر إجراءات الاستيراد بأكملها. 2- تتعرض إجراءات الاستيراد للعديد من التغييرات خلال هذه الفترة حيث لا تزال الشركات المستوردة توفق أوضاعها معها. ويمكن استحداث بعض التعديلات على النظام وفقا للمشكلات التي قد تواجه هذه الشركات. وقد تم إدراج جميع الإجراءات بالتفصيل حتى تاريخ الانتهاء من الدراسة، ولكن قد يتم إجراء تعديلات جديدة عليها في المستقبل، لذا سيتم إدراج التعديلات الجديدة حتى الموعد النهائي لتسليم الدراسة.

الشكل 3-1 مخطط إجراءات استيراد الحديد والصلب إلى مصر

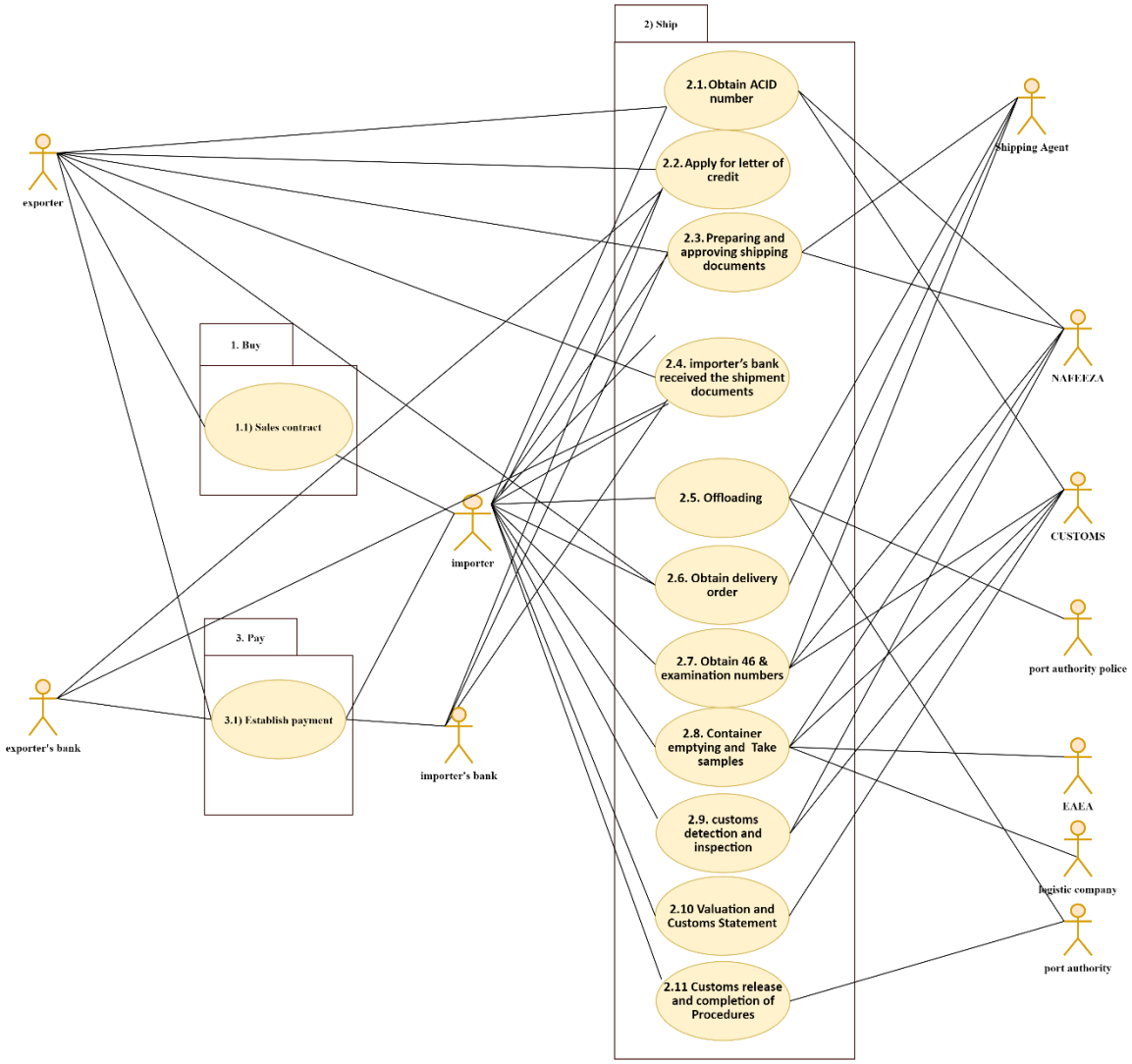

الجدول 3-1: الإجراءات والجهات الرئيسية المعنية باستيراد الحديد والصلب

المراحل والإجراءات الرئيسية / الجهة المعنية/ الطرف	المستورد	هيئة الطاقة الذرية	هيئة الميناء	شركة MTC(الناقلة)	وكيل الشحن	الجمارك	شرطة هيئة الميناء	المصدر	بنك المصدر	بنك المستورد	شركة اللوجيستيات
1-1 عقد البيع	X							X			
2- الشحن											
2-1 الحصول على رقم القيد الجمركي *ACID*	X			X		X		X			
2-2 طلب الحصول على خطاب اعتماد	X							X	X	X	
2-3 إعداد واعتماد مستندات الشحن	X			X	X			X		X	
2-4 تسلم بنك المستورد لمستندات الشحنة	X							X	X	X	
2-5 التفريغ	X		X		X		X				
2-6 الحصول على أمر تسليم	X				X			X			
2-7 الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص	X			X	X	X					
2-8 تفريغ الحاوية وأخذ عينات*	X	X		X							X
2-9 الكشف الإشعاعي والفحص الجمركي	X			X		X					
2-10 التثمين والبيان الجمركي*	X					X					
2-11 الإفراج الجمركي والانتهاء من الإجراءات	X		X								
3- الدفع											
3-1 الانتهاء من الدفع	X							X	X	X	

3-أ المستلزمات المطلوبة قبل الاستيراد

في حالة الاستيراد بغرض التجارة يجب الحصول على تصريح استيراد، أما في حالة الاستيراد بغرض التصنيع فيجب الحصول على بطاقة استيراد احتياجات مستلزمات الإنتاج (بطاقة احتياجات)، ويتم استخراج تصريح الاستيراد وبطاقة الاحتياجات من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

1- تصريح الاستيراد

يستغرق استخراج تصريح الاستيراد يومين ويتم تجديده كل 5 سنوات. وتبلغ تكلفة الحصول على التصريح 5000 جنيه (إجمالي عدد المنتجات 21 منتجا وفقا لرمز النظام المنسق)، وتقدر تكلفة إضافة مجموعة منتجات أخرى ألف جنيه للمجموعة، ورسوم التجديد 2000 جنيه.

المستندات المطلوبة وفقا للقانون رقم 7 لسنة 2017:

أ. استيفاء نموذج طلب القيد موقعا عليه أمام الموظف المختص ممن له حق الإدارة والتوقيع او من الوكيل

ب. صورة رسمية معتمدة من عقد تأسيس الشركة وتعديلاته كما هو مسجل ومنشور في السجل التجاري، مع الإشارة إلى أن 51% من راس مال الشركة مملوكا لمصريين – نشاط استيراد – ورأس المال المدفوع لا يقل عن مليوني جنيه.

ت. مستخرج رسمي حديث من السجل التجاري

ث. صورة البطاقة الضريبية وتقديم الأصل للاطلاع عليه، وصورة معتمدة من الإقرار الضريبي عن العام السابق موضحا به أن حجم الأعمال السنوي للشركة لا يقل عن 5 مليون جنيه.

ج. أصل شهادة الاستيراد باسم أحد الشركاء العموميين أو المحدودين أو المسؤولين عن الاستيراد من مركز تدريب التجارة الخارجية في وزارة التجارة والصناعة.

ح. إيصال إيداع قيمة التأمين الفردي (50 ألف جنيه) وشركات (200 ألف جنيه) في خزانة الهيئة أو خطاب من البنك موضحا به إيداع المبلغ في حساب الهيئة.

2- استخراج بطاقة استيراد احتياجات مستلزمات الإنتاج (بطاقة احتياجات)

تصدرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات مجانا (يستغرق استخراجها يوما واحدا ويتم تجديدها كل 5 سنوات)

وتشمل المستندات المطلوبة لاستخراجها ما يلي:

أ- طلب تسجيل موقعا من الشخص الذي له حق الإدارة

ب- السجل الصناعي/ الترخيص الصناعي إذا كان المشروع صناعي

ت- مستخرج رسمي حديث من السجل التجاري

ث- صورة بطاقة الهوية

3- خطاب موجه للهيئة العامة للاستثمار إذا كانت الشركة تابعة لها

4- الحصول على شهادة الإجراءات الجمركية (رقم المعاملة) من الجمارك (50 جنيها)

5- فتح حساب للشركة المستوردة على موقع نافذة مع تسجيل الشخص الذي له حق التوقيع الإلكتروني (E-token)

6- الاشتراك في خدمة التوقيع الالكتروني والحصول على حق استخدامه من خلال إما شركة مصر المقاصة Egypt Clearing House أو شركة SNS وتتراوح التكلفة ما بين 700 وألف جنيه

7- إعداد إقرار بأسماء المصدرين الأجانب الذين يتعامل معهم المستورد (رقم التسجيل الضريبي، الاسم التجاري للمصدر، العلامة التجارية).

8- إنشاء حساب للشركة المصدرة لمصر على منصة (Cargo x)

9- إنشاء حساب إلكتروني للوسطاء الجمركيين المعتمدين *على* المنصة الإلكترونية "نافذة" وإصدار التوقيع الالكترونى

(الخطوات من 7 الى 9 قد تستغرق وقتا طويلا بحسب مدى قدرة ممثل الشركة المصدرة على الحصول على الموافقة على الأوراق من وزارة التجارة والصناعة)

3-ب المرحلة الرئيسية الأولى: الشراء

1-1 إبرام عقد البيع

الشكل 3-2: مخطط إبرام عقد البيع

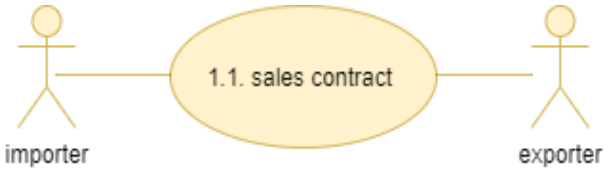

إبرام عقد البيع هو أول إجراء في مرحلة الشراء، ووفقا للشكل 3-2 يتطلب مشاركة كل من:

- الشركة المصرية المستوردة
- المورد

الشكل 3-3: مخطط إجراءات إبرام عقد البيع

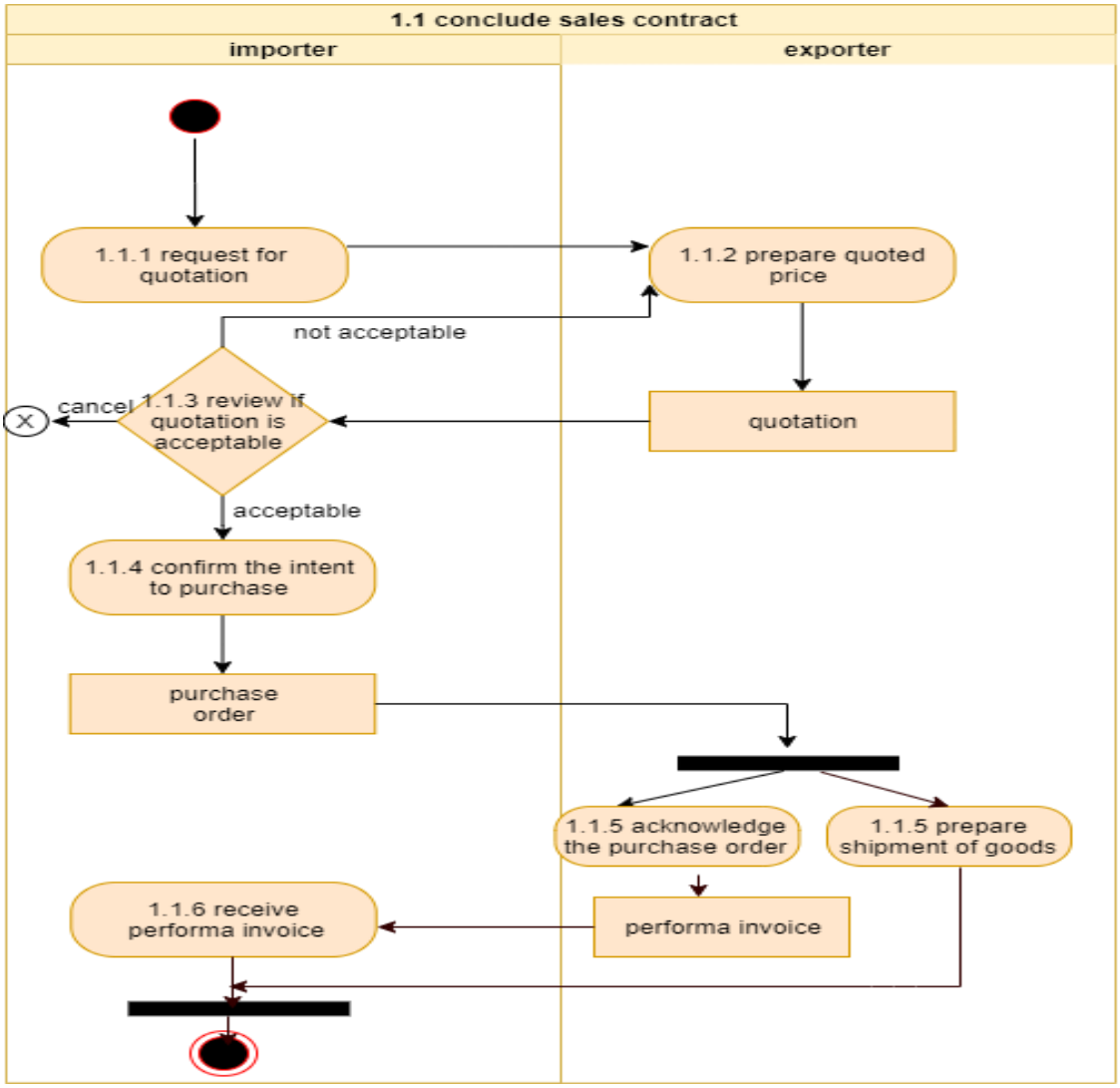

المرحلة	1- الشراء
الإجراء	*1-1 إبرام عقد البيع*
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• القانون رقم 118 لسنة 1975 في شأن الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قرار وزير التجارة والصناعة رقم 190 لسنة 2022 بحظر تصدير عدد من أصناف الخردة والخامات وورق الداشت. • قرار وزير التجارة والصناعة رقم 550 لسنة 2021 بإيقاف العمل بالقرار الوزاري رقم 907 لسنة 2019 بشأن فرض تدابير وقائية نهائية على الواردات من صنف عيدان وقضبان من حديد أو من صلب «حديد تسليح لأغراض البناء»، وصنف المنتجات نصف الجاهزة من حديد أو من صلب من غير الخلائط. • نشرة الإجراءات رقم 13 لسنة 2022 بإلغاء الكتاب الدوري للاستيراد رقم 10 لسنة 2022 والذي يقصر الإعفاء من رسم التنمية بموجب القانون رقم 83 لسنة 2020 على رسائل الحديد الواردة من الخارج سواء كانت مسبوكة او غير مسبوكة. • نشرة الإجراءات رقم 29 لسنة 2019 بشأن رسوم الحماية المفروضة على حديد التسليح لأغراض البناء فقط
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد المصري • المورد
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء الإجراءات	• أن يكون المستورد لديه قائمة بالموردين المحتملين • أن يكون المستورد مسجلا لدى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
الإجراءات والمستندات اللازمة	1-1-1 يطلب المستورد المصري عرض أسعار من المصدرين 2-1-1 يقوم المصدرون/ الموردون بإعداد عرض الأسعار (الأسعار وشروط البيع) 3-1-1 يراجع المستورد المصري عرض الأسعار ويقرر إذا كان السعر وشروط البيع مقبولين، وفي حالة عدم القبول يتفاوض مع المصدر على تعديلهما. 4-1-1 في حالة قبول عرض الأسعار وشروط البيع يؤكد المستورد على شراء السلع بأمر شراء 5-1-1 يقر المورد بتسلم أمر الشراء ويؤكد تسليم الشحنة وفقا للسعر وشروط البيع المتفق عليها من خلال إرسال فاتورة اولية للمستورد ويستعد المصدر لتسليم السلع. 6-1-1 المستورد يتسلم الفاتورة الأولية
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	• اتفاق المورد والمستورد على سعر البيع وشروط العقد وإبرام عقد البيع • يبدأ المصدر في إعداد وتجهيز السلع لتصديرها بناء على أمر الشراء
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يومان

3-ج المرحلة الرئيسية الثانية: الشحن

الشكل 3-4: مخطط الشحن

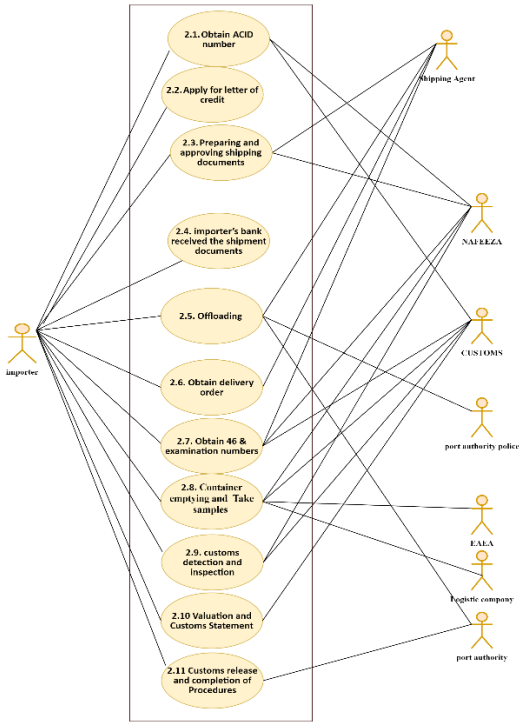

تتضمن إجراءات استيراد الحديد والصلب في مصر 12 إجراء رئيسيا، تتعلق كما يتبين من الشكل 3-4 بالنقل واللوائح التنظيمية، حيث تشمل ترتيب حركة البضائع والانتهاء من الإجراءات الجمركية والإجراءات اللازمة لاستيفاء شروط الأجهزة الحكومية المصرية.

2-1: الحصول على رقم القيد الجمركي ACID

الشكل 3-5: مخطط الحصول على رقم القيد الجمركي ACID

وفقا للشكل 3-5، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- منصة النافذة
- المورد
- الجمارك

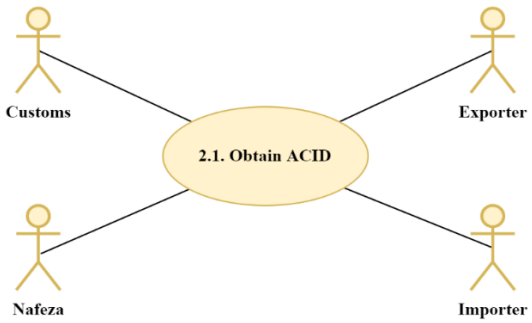

الشكل 3-6: مخطط إجراءات الحصول على رقم القيد الجمركي من منصة النفاذة

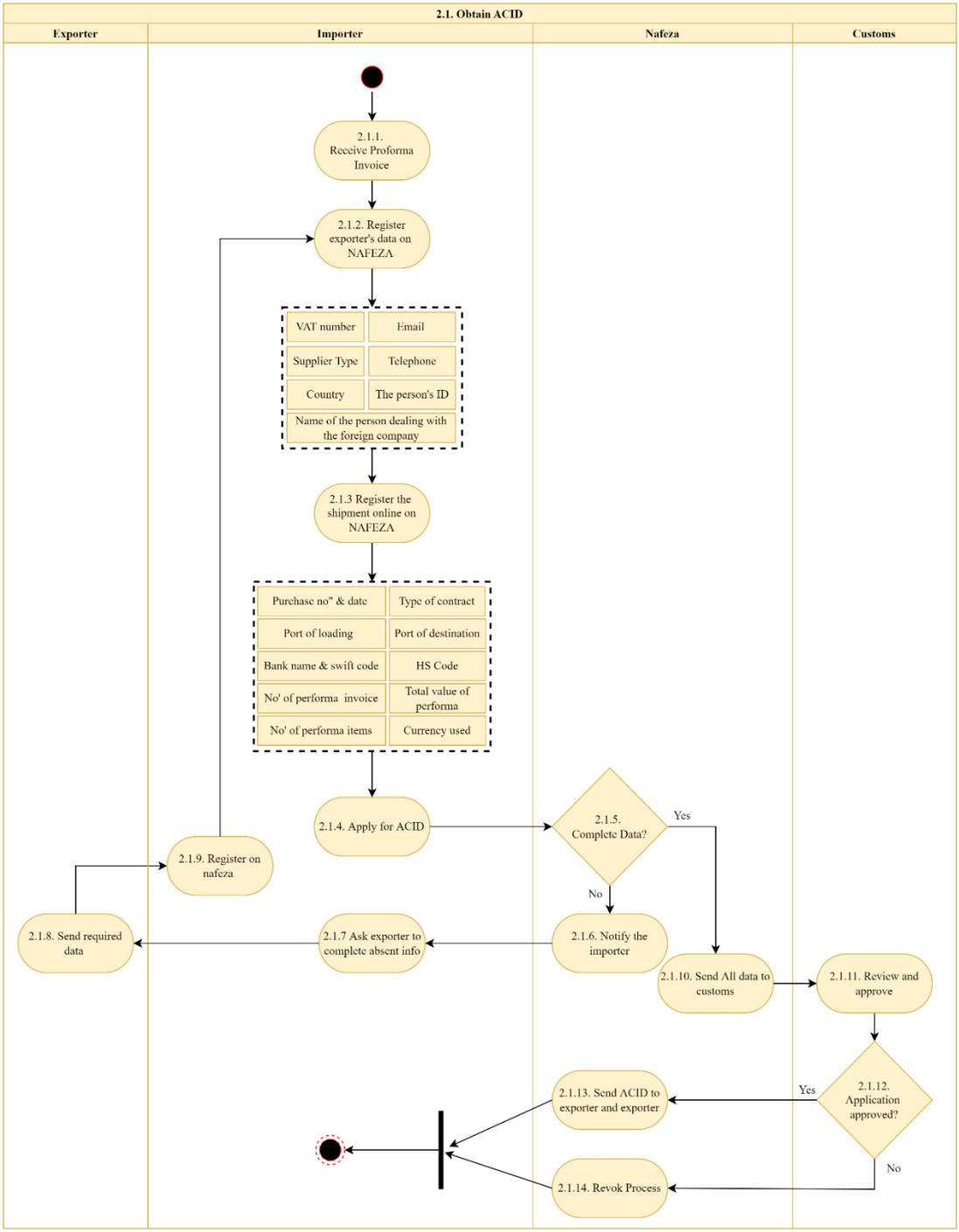

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-1 الحصول على رقم القيد الجمركي المبدئي للشحنة من نافذة والذي أصبح ملزما منذ أكتوبر 2021***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية	• قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021. • قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قرار وزير التجارة والصناعة رقم 190 لسنة 2022 بحظر تصدير عدد من أصناف الخردة والخامات وورق الداشت. • منشور الاستيراد رقم 31 لسنة 2021 بإصدار الدليل الجمركي لقواعد الاستيراد والتصدير الصادر في أغسطس 2021 • قرار وزير المالية رقم 38 لسنة 2021 بشأن نظام التسجيل المسبق للشحنات • قرار وزير المالية رقم 328 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام القرار رقم 38 لسنة 2021. • قرار وزير المالية رقم 490 لسنة 2021 • قرار وزير التجارة والصناعة رقم 992 لسنة 2015 بشأن القواعد المنظمة لتسجيل المصانع المؤهلة لتصدير منتجاتها لمصر. • قرار وزير التجارة والصناعة رقم 43 لسنة 2016 بتعديل القواعد المنظمة لتسجيل المصانع المؤهلة للتصدير إلى مصر. • قرار وزير المالية رقم 40 لسنة 2017 بشأن تفعيل الإقرار الجمركي الموحد SAD • قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد • القانون رقم 194 لسنة 2020 بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي • منشور الإجراءات رقم 11 لسنة 2021 بشأن إجراءات نظام التسجيل المسبق للشحنات • القرار رقم 7 لسنة 2022 بشأن الموافقة على المستندات الاستيرادية (الفاتورة، شهادة المنشأ) المقدمة الكترونيا أو ورقيا. • قرار وزير التجارة والصناعة رقم 550 لسنة 2021 بإيقاف العمل بالقرار الوزاري رقم 907 لسنة 2019 بشأن فرض تدابير وقائية نهائية على الواردات من صنف عيدان وقضبان من حديد أو من صلب «حديد تسليح لأغراض البناء»، وصنف المنتجات نصف الجاهزة من حديد أو من صلب من غير الخلائط. • نشرة الإجراءات رقم 13 لسنة 2022 بإلغاء الكتاب الدوري للاستيراد رقم 10 لسنة 2022 والذي يقصر الإعفاء من رسم التنمية بموجب القانون رقم 83 لسنة 2020 على رسائل الحديد الواردة من الخارج سواء كانت مسبوكة او غير مسبوكة. • نشرة الإجراءات رقم 29 لسنة 2019 بشأن رسوم الحماية المفروضة على حديد التسليح لأغراض البناء

الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد المصري • منصة النافذة • المورد • الجمارك
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• أن يكون لدى المستورد حسابا على موقع النافذة • أن يكون المستورد مرخصا من قبل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ولديه بطاقة ضريبية وسجل تجاري ساري المفعول • أن يكون للشركة المصدرة لمصر حساب على منصة (Cargo x)
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-1-1 يتسلم المستورد فاتورة أولية من المصدر بعد إرساله أمر الشراء إلى المصدر 2-1-2 يقوم المستورد بتسجيل كافة بيانات المصدر المطلوبة على منصة النافذة وتشمل (رقم ضريبة القيمة المضافة، نوع المورد موزعا أو مصدرا)، دولة المورد، اسم الشخص المتعامل مع الشركة الأجنبية، ورقم هويته وهاتفه وإيميله الشخصي. 2-1-3 يسجل المستورد جميع البيانات الخاصة بالشحنة نفسها وتشمل (رقم وتاريخ الشراء ونوع العقد وميناء الشحن وميناء الدخول واسم البنك ورقم السويفت ورقم الفاتورة الأولية وتاريخها وعدد البنود بها والبند الجمركي وإجمالي قيمة الفاتورة وقيمة كل بند والعملة المستخدمة). 2-1-4 يتقدم المستورد بطلب الحصول على رقم القيد الجمركي عبر نافذة 2-1-5 يتأكد نظام نافذة من استيفاء البيانات 2-1-6 إذا كانت البيانات غير كاملة تخطر منصة النافذة المستورد بذلك 2-1-7 يقوم المستورد في هذه الحالة بطلب البيانات المفقودة من المصدر 2-1-8 يرسل المورد البيانات/ المعلومات المطلوبة للمستورد 2-1-10 يستخدم المستورد البيانات التي أرسلها المصدر للتسجيل على منصة نافذة مرة أخرى 2-1-10 بمجرد اكتمال البيانات ترسل نافذة جميع البيانات للجمارك من أجل الفحص الأمني. 2-1-11 تتلقى الجمارك البيانات عن طريق النافذة وتقوم بفحصها 2-1-12 تقرر الجمارك الموافقة على الطلب من عدمه. 2-1-13 في حالة الموافقة على الطلب تقوم نافذة بإرسال رقم القيد الجمركي للمستورد والمصدر 2-1-14 في حالة رفض الطلب تقوم نافذة بإلغاء الإجراءات
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	الحصول على رقم القيد الجمركي
الوقت الذي تستغرقه هذه الخطوة	يومان (48 ساعة)

2-2 تقديم طلب للحصول على خطاب اعتماد

الشكل 3-7: مخطط تقديم طلب للحصول على خطاب اعتماد

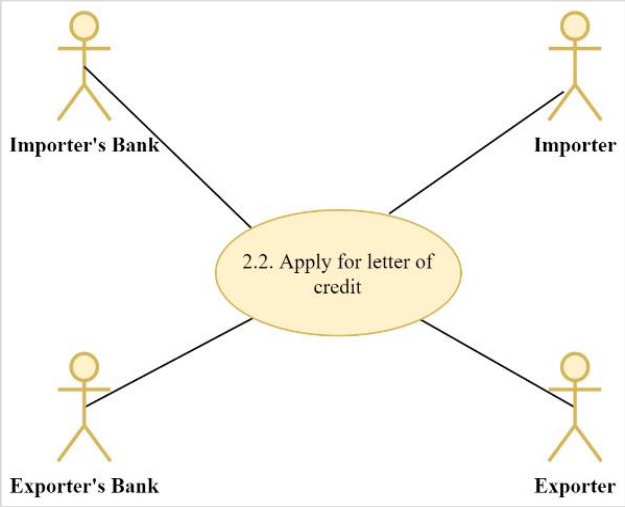

وفقا للشكل 3-7: تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- بنك المستورد
- المصدر (المورد)
- بنك المصدر

الشكل 3-8: مخطط إجراءات تقديم طلب للحصول على خطاب اعتماد

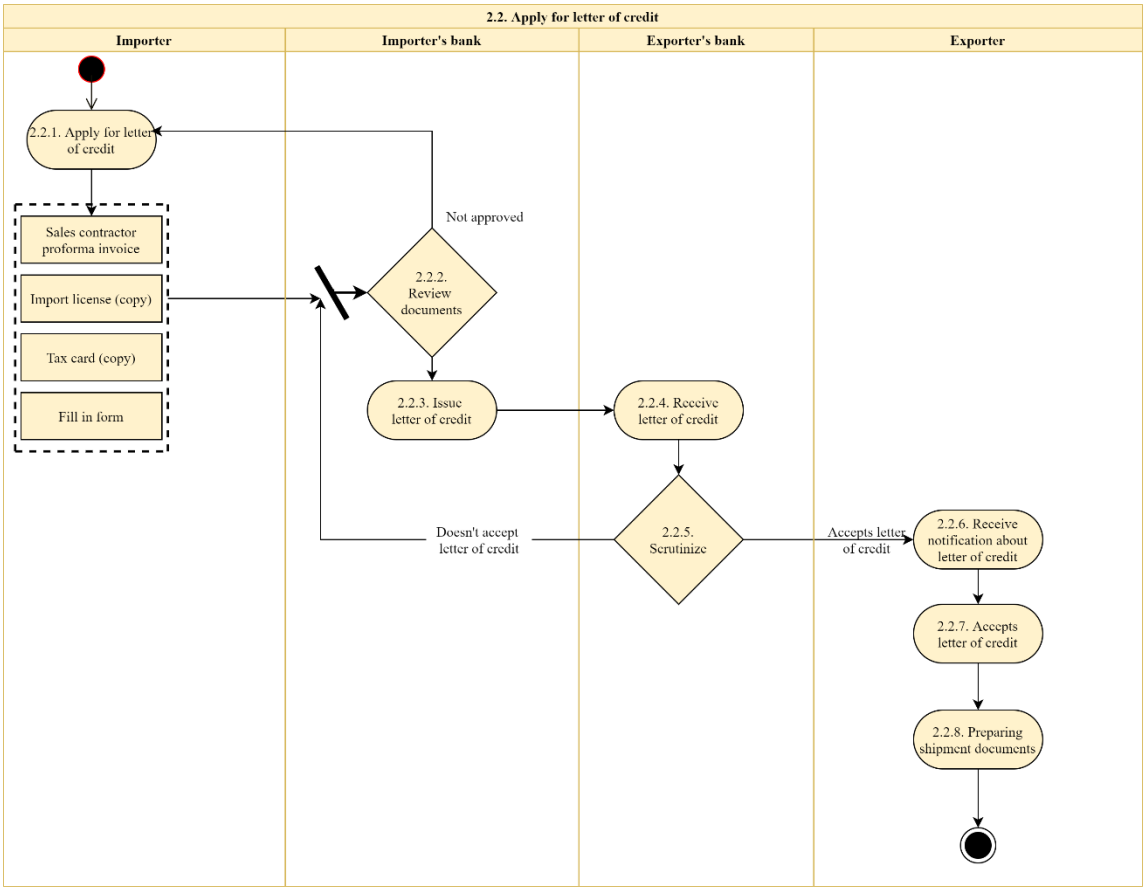

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-2 تقديم طلب للحصول على خطاب اعتماد***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد لسنة 2004 • القانون رقم 194 لسنة 2020 بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي • خطاب البنك المركزي الصادر في فبراير 2022 والبريد الالكتروني المرسل للبنوك في 21 فبراير ونسخته المعدلة في مارس 2022 • كتاب البنك المركزي الدوري بتاريخ 6 يونيو 2022 بشأن تحديث الرد على استفسارات البنوك حول الاعتمادات المستندية • منشور الإجراءات رقم 6 لسنة 2022 بأن يخطر كل عميل الهيئة كتابة بأي تغيير في بيانات التسجيل • الكتاب الدوري في شأن الاستيراد رقم 32 لسنة 2019 بشأن النموذج رقم 4 (حالة عدم طلبه وتسلم مدفوعات النفقات الإدارية)
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد المصري • بنك المستورد • المصدر (المورد) • بنك المصدر
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• إبرام عقد البيع بالفعل
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-2-1 يتقدم المستورد بطلب للحصول على خطاب اعتماد من البنك الخاص به ويقدم جميع المستندات اللازمة لذلك (نموذج الطلب، البطاقة الضريبية، صورة من ترخيص الاستيراد، وعقد البيع). 2-2-2 يراجع البنك جميع المستندات المقدمة ويقوم بتقييم الوضع الائتماني للمستورد، وإذا لم يتم الموافقة على الطلب يطلب البنك من المستورد إعادة التقدم بطلب للحصول على خطاب الاعتماد مرة أخرى. 2-2-3 إذا تمت الموافقة على الطلب يوافق بنك المستورد على الطلب ويصدر خطاب الاعتماد ويرسله إلى بنك المصدر (البنك الاستشاري) 2-2-4 يتسلم بنك المصدر خطاب الاعتماد من بنك المستورد 2-2-5 يقوم بنك المصدر بمراجعة جميع الشروط والأحكام وفي حالة عدم قبول خطاب الاعتماد يقوم بإخطار بنك المستورد بذلك. 2-2-6 أما إذا تم قبول خطاب الاعتماد، فيتلقى المصدر إخطارا بخطاب الاعتماد. 2-2-7 يقبل المصدر خطاب الاعتماد 2-2-8 يبدأ المصدر في إعداد مستندات الشحنة
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	فتح خطاب اعتماد بالفعل

متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	• تستغرق خطوات تقديم المستندات والموافقة عليها 1-3 أشهر بحسب حجم المنشأة المستوردة • كلما كان حجم المنشأة كبيرا تكون الإجراءات أسرع

2-3 إعداد واعتماد مستندات الشحن

الشكل 3-9 مخطط إعداد واعتماد مستندات الشحن

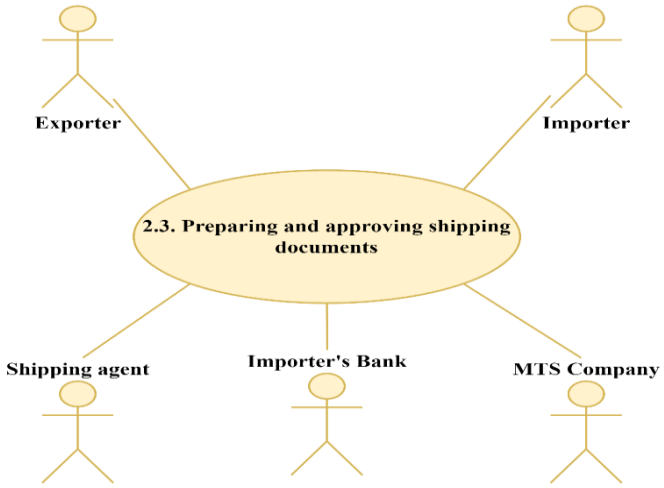

وفقا للشكل 3-9 تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- المصدر (المورد)
- وكيل الشحن
- بنك المستورد
- شركة MTS

الشكل 3-10: مخطط إجراءات إعداد واعتماد مستندات الشحن

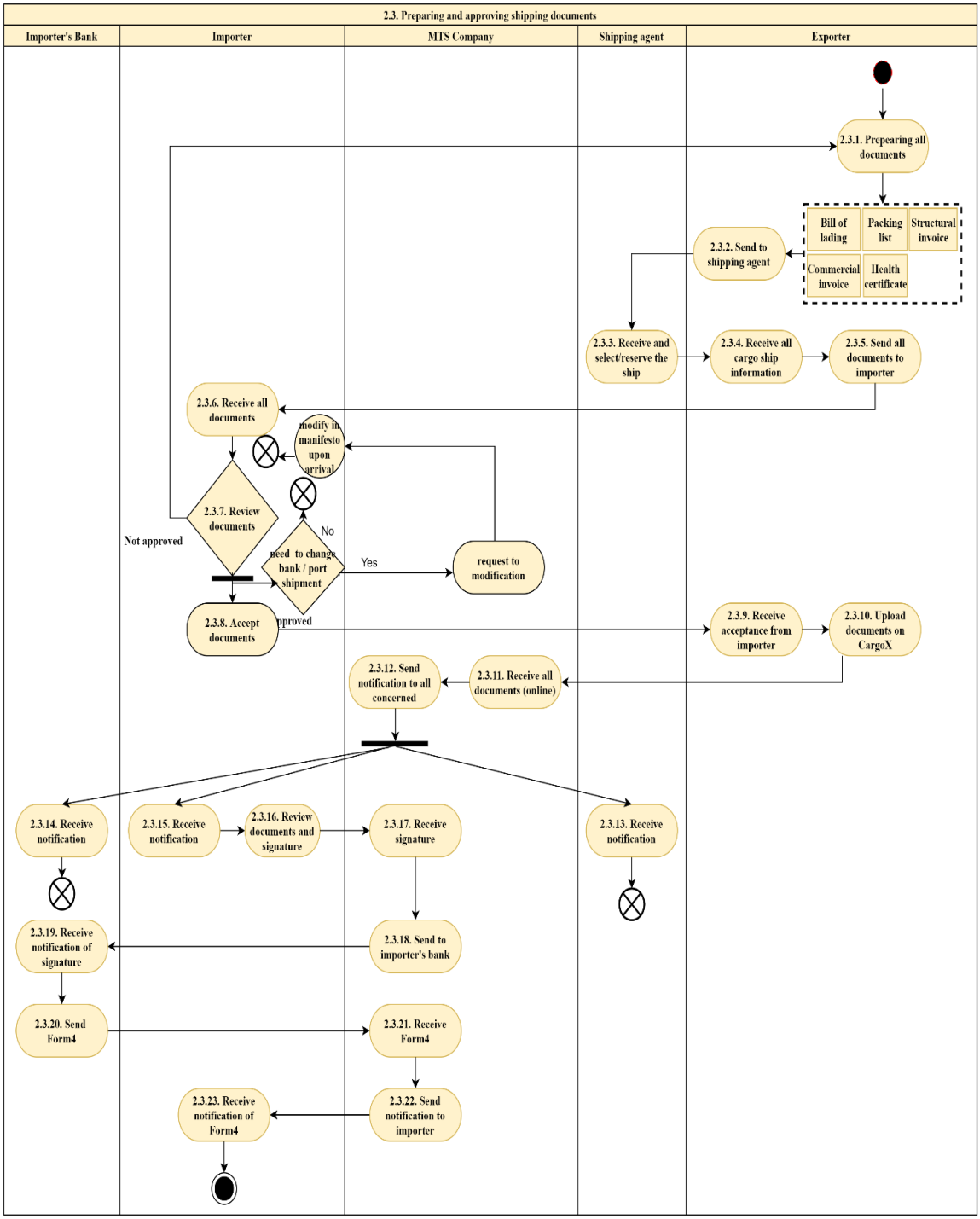

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	*2-3 إعداد واعتماد مستندات الشحن*
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021. • قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد لسنة 2004 • القانون رقم 194 لسنة 2020 بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي • خطاب البنك المركزي الصادر في فبراير 2022 والبريد الالكتروني المرسل للبنوك في 21 فبراير ونسخته المعدلة في مارس 2022 • كتاب البنك المركزي الدوري بتاريخ 6 يونيو 2022 بشأن تحديث الرد على استفسارات البنوك حول الاعتمادات المستندية. • الكتاب الدوري في شأن الاستيراد رقم 32 لسنة 2019 بشأن النموذج رقم 4 (حالة عدم طلبه وتسلم مدفوعات النفقات الإدارية). • نشرة الإجراءات رقم 29 لسنة 2019 بشأن رسوم الحماية المفروضة على حديد التسليح لأغراض البناء فقط
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر • المستورد • بنك المستورد • شركة MTS • وكيل الشحن
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• أن يكون المستورد حصل بالفعل على رقم القيد الجمركي وأرسله للمصدر لوضعه على جميع المستندات
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-3-1 يقوم المصدر (المورد) بإعداد كافة المستندات بما في ذلك بوليصة الشحن، الفاتورة التجارية، قائمة العبوة، شهادة التحليل، فاتورة هيكلية، 2-3-2 يرسل المصدر (المورد) جميع المستندات لوكيل الشحن 2-3-3 يتسلم وكيل الشحن المستندات ويقوم بالحجز 2-3-4 يتسلم المصدر (المورد) جميع بيانات الشحنة/ السفينة 2-3-5 يرسل المصدر جميع المستندات إلى المستورد بما في ذلك تفاصيل الشحن مثل اسم السفينة ورقمها وتاريخ الوصول والمستندات لحين تسوية الشروط

	6-3-2 يتسلم المستورد المستندات 2-3-7يقوم المستورد بمراجعة المستندات وفي حالة عدم الموافقة عليها يقوم بإخطار المصدر بإعادة تجهيز المستندات مرة أخرى. منصة نافذة لا تقبل تعديل المستورد للبنك أو ميناء الشحن 2-3-8 إذا تمت الموافقة على المستندات يقر المستورد بقبولها جميعها. 2-3-9 يتسلم المصدر (المورد) موافقة المستورد على المستندات 2-3-10 يقوم المصدر برفع جميع المستندات على منصة CargoX والمتصلة بمنصة نافذة. 2-3-11 تتسلم نافذة جميع المستندات .2-3-12 تخطر نافذة جميع الأطراف المعنية بتسلم المستندات 2-3-13 يتسلم وكيل الشحن الإخطار بتسلم المستندات 2-3-14 يتسلم بنك المستورد الإخطار بتسلم المستندات 2-3-15 يتسلم المستورد الإخطار بتسلم المستندات 2-3-16 يدخل المستورد على موقع نافذة ويراجع المستندات ويضع التوقيع الإلكتروني عليها. 2-3-17 تتسلم نافذة توقيع المستورد 2-3-18 نافذة ترسل المستندات للبنك 2-3-19 يتم إخطار البنك وينتظر المستورد موافقته للتوقيع 2-3-20 يوافق البنك ويرسل نموذج الشحنة رقم 4 إلى منصة نافذة (إجراء حديث) 2-3-21 تتسلم نافذة النموذج رقم 4 2-3-22 نافذة ترسل إخطارا للمستورد بتسلم النموذج رقم 4 2-3-23 يقر المستورد بتسلم الإخطار
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	اعتماد مستندات الشحن
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	3 ايام

4-2 تسلم المستورد لمستندات الشحن وتسلم المصدر للمدفوعات مقابل السلع

الشكل 3-11: مخطط تسلم المستورد لمستندات الشحن وتسلم المصدر للمدفوعات مقابل السلع

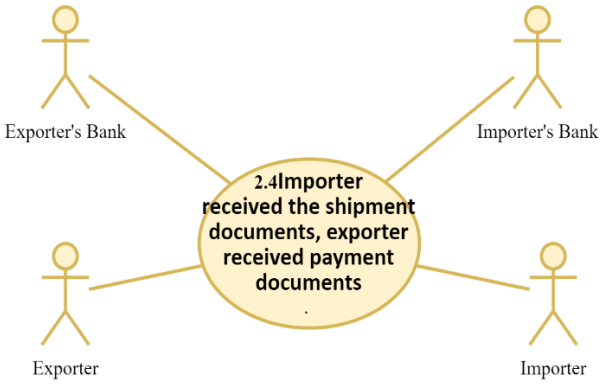

وفقا للشكل 3-11 تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- بنك المستورد
- المصدر (المورد)
- بنك المصدر

الشكل 3-12: مخطط إجراءات تسلم المستورد لمستندات الشحنة وتسلم المصدر للمدفوعات مقابل السلع

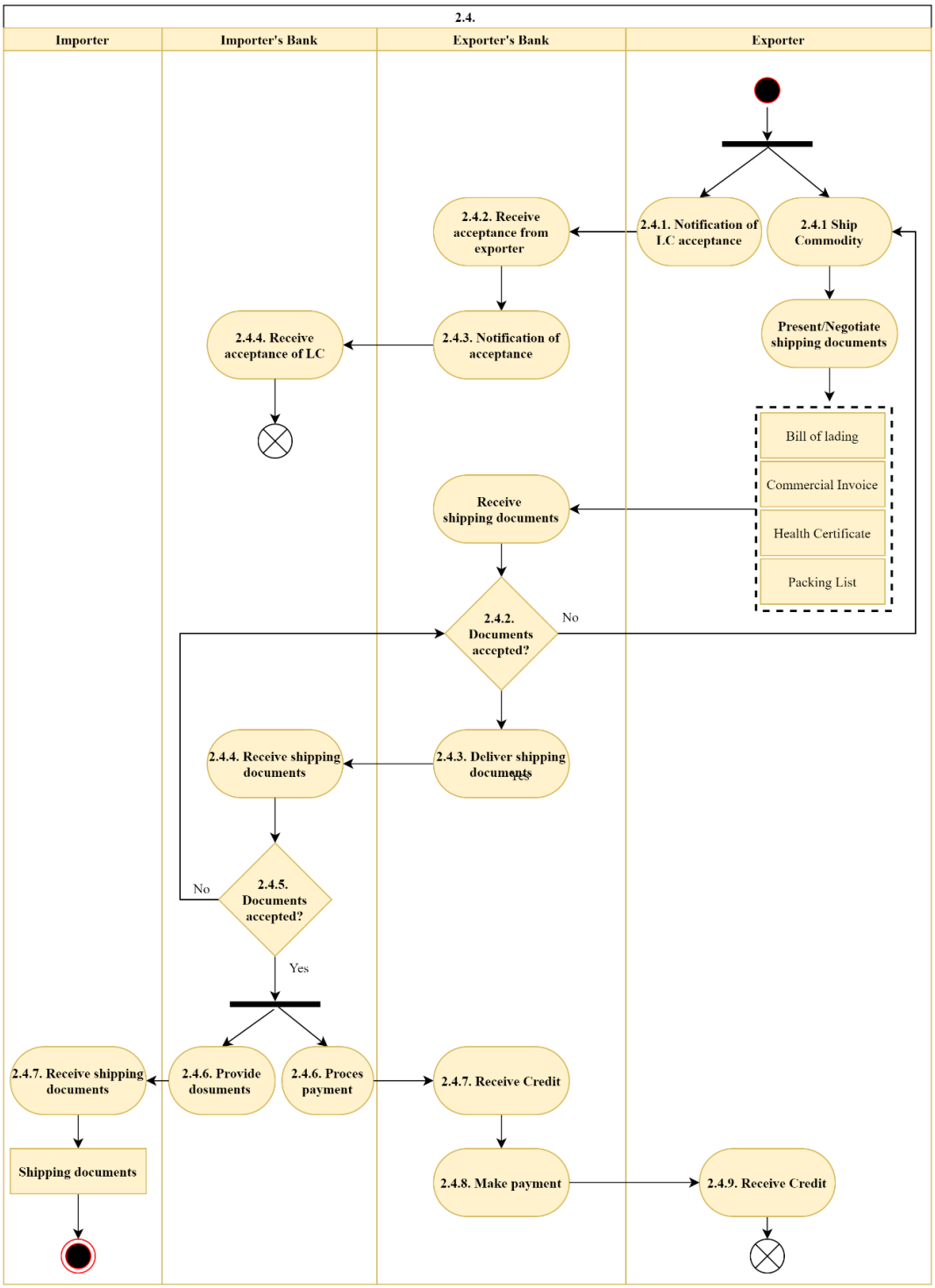

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-4 تسلم المستورد لمستندات الشحنة وتسلم المصدر للمدفوعات مقابل السلع***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد لسنة 2004 • القانون رقم 194 لسنة 2020 بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي • خطاب البنك المركزي الصادر في فبراير 2022 والبريد الالكتروني المرسل للبنوك في 21 فبراير ونسخته المعدلة في مارس 2022 • كتاب البنك المركزي الدوري بتاريخ 6 يونيو 2022 بشأن تحديث الرد على استفسارات البنوك حول الاعتمادات المستندية • منشور الإجراءات رقم 13 لسنة 2022 بشأن إلغاء الكتاب الدوري بشأن الاستيراد رقم 10 لسنة 2022 والذي يقصر الإعفاء من الرسوم التي نص عليها القانون رقم 83 لسنة 2020 على رسائل الحديد المستورد سواء كان مسبوك أو غير مسبوك • نشرة الإجراءات رقم 29 لسنة 2019 بشأن رسوم الحماية المفروضة على حديد التسليح لأغراض البناء فقط
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد المصري • بنك المستورد • المصدر (المورد) • بنك المصدر
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	فتح خطاب اعتماد بالفعل
الإجراءات والمستندات اللازمة	1-4-2 • يخطر المورد بنك المصدر بقبول خطاب الاعتماد • يراجع المصدر الشروط والأحكام وإذا رأى أن المستورد يمكنه الوفاء بها يتم إرسال السلع ثم يرسل مستندات الشحن للبنك الخاص به. 2-4-2 • يتسلم بنك المصدر الموافقة على خطاب الاعتماد من المصدر ويقوم بمراجعة مستندات الشحن مقابل خطاب الاعتماد • يتسلم بنك المصدر مستندات الشحن من المصدر ويقوم بمراجعتها. 3-4-2 • إذا كانت المستندات مطابقة للشروط والأحكام في خطاب الاعتماد، يقوم البنك بإرسالها إلى بنك المستورد.

	• يخطر بنك المصدر بنك المستورد بالموافقة. 4-4-2 يتسلم بنك المستورد مستندات الشحن 5-4-2 • يتسلم بنك المستورد مستندات الشحن ويقوم بمراجعتها، وإذا كانت مطابقة لشروط خطاب الاعتماد يتم تسليمها للمستورد. • يتسلم بنك المستورد الموافقة على خطاب الاعتماد. 6-4-2 • بنك المستورد يسدد المدفوعات لبنك المصدر (ائتمان) • بنك المستورد يقدم مستندات الشحن للمستورد 7-4-2 يتسلم بنك المصدر إخطار السداد (ائتمان) من بنك المستورد 8-4-2 يقوم بنك المصدر بتحويل المدفوعات للمصدر 9-4-2 المصدر يتسلم المدفوعات
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	• تسلم المستورد المصري للمستندات • تسلم المصدر (المورد) للمدفوعات مقابل السلع
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	3-1 أشهر بحسب حجم الشركة المستوردة وكلما كانت الشركة أكبر كانت الإجراءات أسرع

2-5 التفريغ

الشكل 3-13: مخطط التفريغ

وفقا للشكل 3-13، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- هيئة الميناء
- شرطة هيئة الميناء
- وكيل الشحن

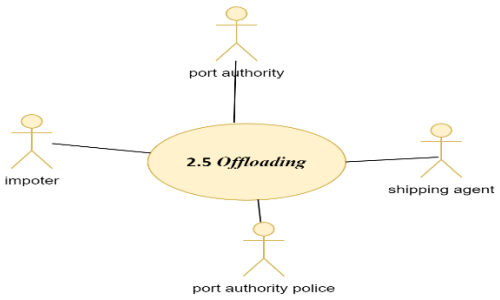

الشكل 3-14: مخطط إجراءات التفريغ

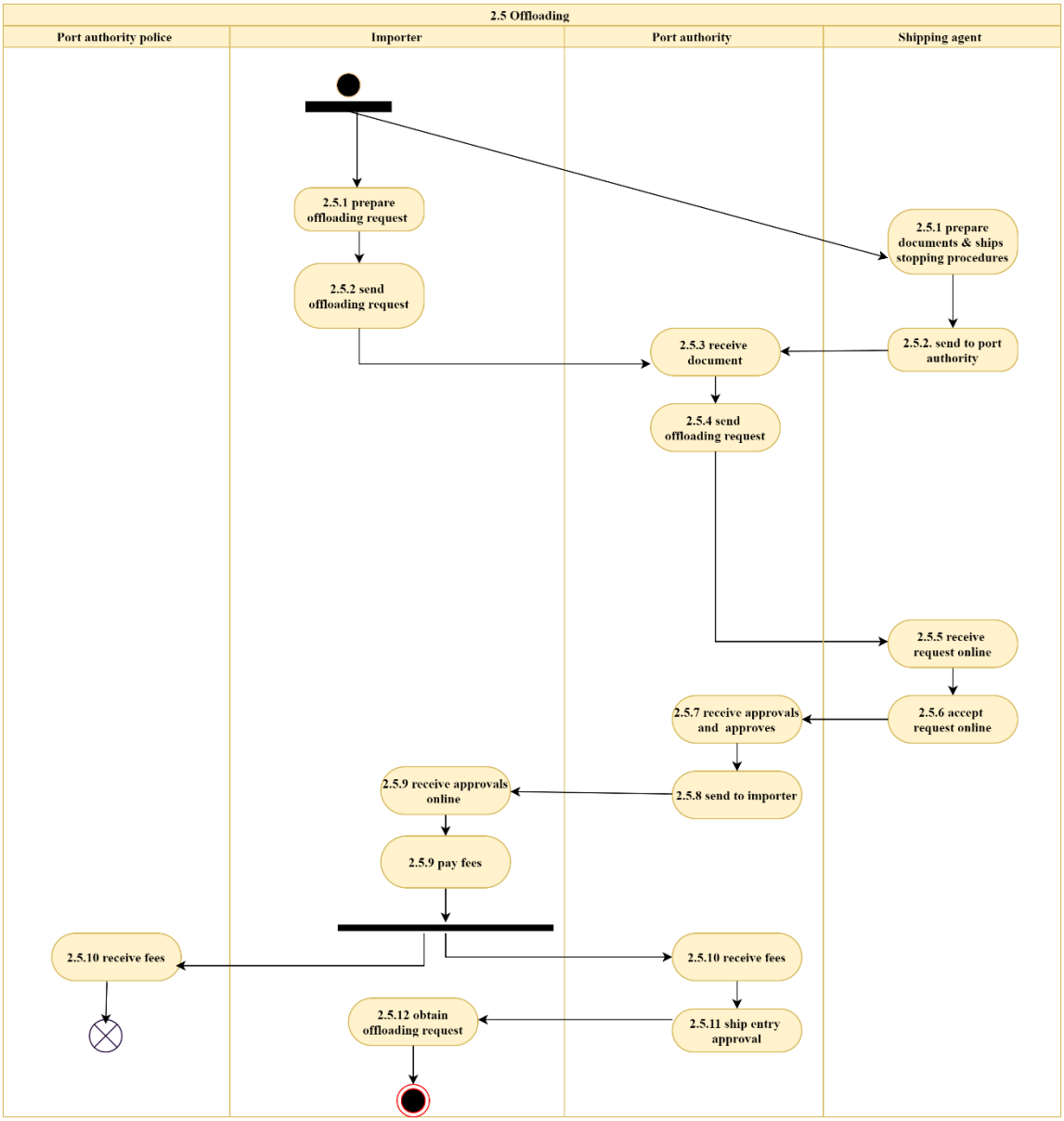

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	*2-5 التفريغ*
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية	• قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • القرار رقم 800 لسنة 2016 بإصدار بإصدار لائحة تنظيم مزاولة *الأنشطة* والأعمال المرتبطة بالنقل البحري وتكلفتها. • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021.
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد المصري • هيئة الميناء • شرطة هيئة الميناء • وكيل الشحن
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	
الإجراءات والمستندات اللازمة	1-5-2 • يتولى المستورد أو المخلص الجمركي أمر التفريغ خلال 7-10 أيام قبل وصول الشحنة (بمتوسط تكلفة قدرها 25 جنيها للطن). • يقوم وكيل الشحن بإعداد الإجراءات والبيانات وتحميلها على منصة نافذة قبل وصول الشحنة بـ 48 ساعة على الأقل. 2-5-2 • يقدم وكيل الشحن طلبا لهيئة الميناء لإرساء السفينة على رصيف الميناء. • يرسل المستورد أو المخلص الجمركي طلب تفريغ بضائع إلى هيئة الميناء 3-5-2 هيئة الميناء تتسلم المستندات وطلب التفريغ 4-5-2 هيئة الميناء ترسل إلى السلطات المختصة للموافقة (مثل وكيل الشحن) 5-5-2 كل جهة من الجهات تتسلم طلبا من هيئة الميناء 6-5-2 كل جهة من الجهات ترسل موافقتها إلى هيئة الميناء 7-5-2 تتسلم هيئة الميناء الموافقات وتوافق هي الأخرى 8-5-2 هيئة الميناء ترسل الموافقات إلى المستورد 9-5-2 يتسلم المستورد الموافقات ويسدد المدفوعات المطلوبة لهيئة الميناء وشرطة هيئة الميناء 10-5-2 هيئة وشرطة هيئة الميناء يتسلمان المدفوعات ويصدران إيصالات استلامها 11-5-2 • موظف هيئة الميناء يعتمد دخول السفينة إلى الميناء • موظف الحجر يصعد السفينة ويجري فحصها ويصدر تصريح دخولهاCROLEST

	12-5-2 يحصل المستورد على الموافقة على طلب التفريغ ويبدأ في تفريغ البضائع
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	حصول المستورد المصري على الموافقة على طلب تفريغ البضائع
الوقت الذي تستغرقه هذه الخطوة	ساعة واحدة

2-6 الحصول على أمر تسليم

الشكل 3-15: مخطط الحصول على أمر التسليم

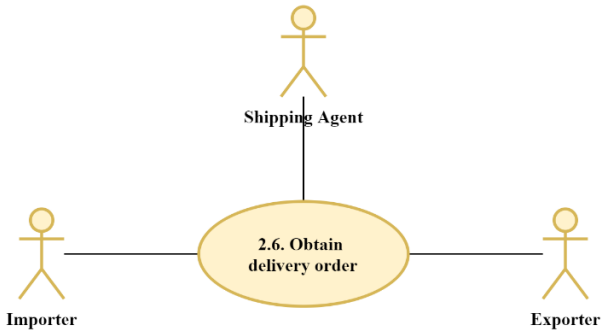

وفقا للشكل 3-15، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- المصدر (المورد)
- وكيل الشحن

الشكل 3-16: مخطط إجراءات الحصول على أمر التسليم

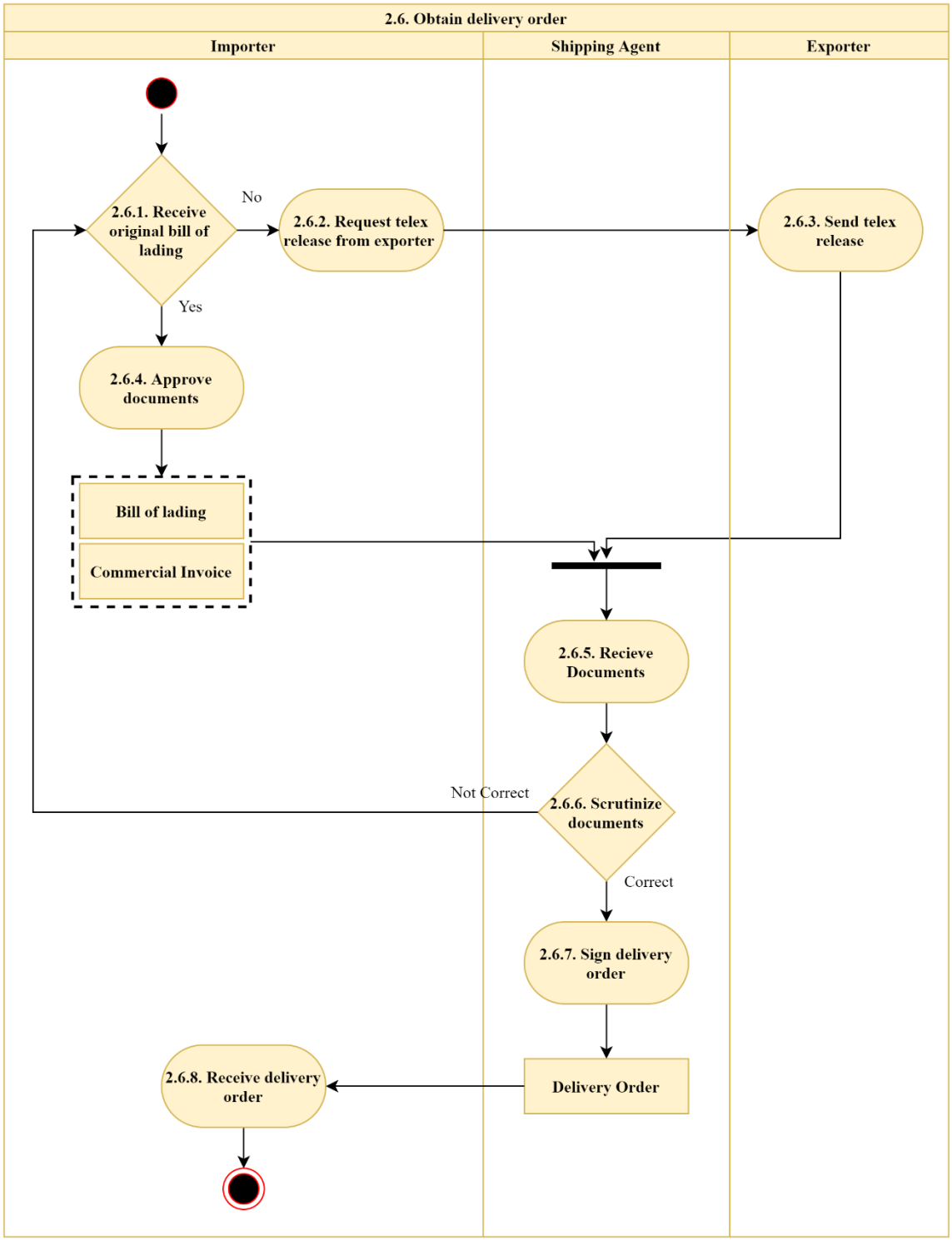

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	*2-6 الحصول على أمر تسليم*
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 • قرار وزير التجارة والصناعة رقم 190 لسنة 2022 بحظر تصدير عدد من أصناف الخردة والخامات وورق الداشت.
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد • وكيل الشحن • المصدر (المورد)
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	أن يكون بحوزة المستورد المصري بوليصة الشحن أو التيلكس
الإجراءات والمستندات اللازمة	1-6-2 هل قام البنك بتسليم المستندات للمستورد في الوقت المناسب؟ إذا لم يقم البنك بتسليم المستندات للمستورد في الوقت المناسب يقوم بطلب تيلكس من المصدر عبر البريد الالكتروني 2-6-2 يقوم المصدر بإرسال التيلكس لوكيل الشحن 3-6-2 إذا قام البنك بتسليم المستندات للمستورد في الوقت المناسب، 4-6-2 يعتمد المستورد المستندات ويتقدم لطلب أمر تسليم باستخدام أصل بوليصة الشحن والفاتورة التجارية 5-6-2 وكيل الشحن يتسلم أصل بوليصة الشحن أو التيلكس 6-6-2 يقوم وكيل الشحن بمراجعة المستندات وفي حالة عدم قبولها يكون على المستورد إعادة الإجراءات من البداية 7-6-2 أما إذا تم قبول المستندات فيقوم وكيل الشحن بالتوقيع على أمر التسليم 8-6-2يتسلم المستورد أمر التسليم
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	الحصول على أمر التسليم
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	ساعة واحدة (بحسب الخطوات السابقة)

7-2 الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص

الشكل 3-17: مخطط الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص

وفقا للشكل 3-17، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

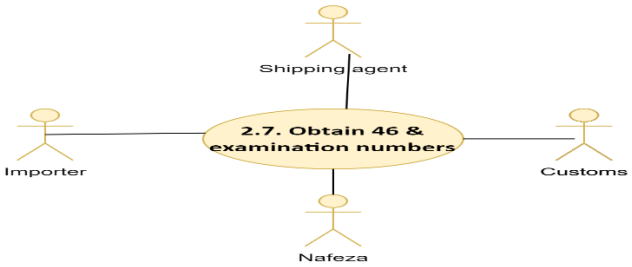

- المستورد
- الجمارك
- وكيل الشحن
- منصة نافذة

الشكل 3-18: مخطط إجراءات الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص

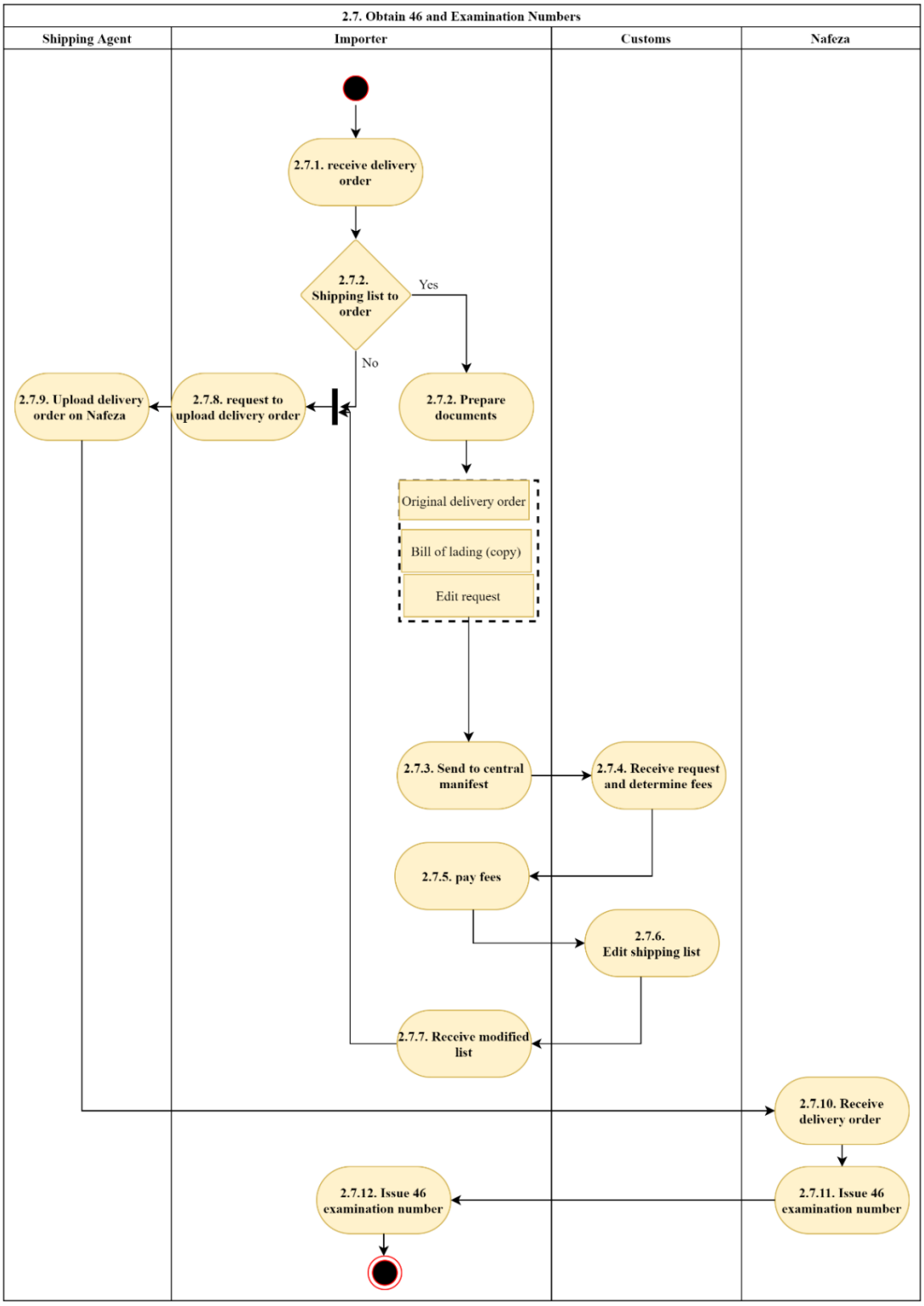

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-7 الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 • قرار وزير التجارة والصناعة رقم 663 لسنة 2021 بشأن استمرار فرض رسم صادر على بعض أصناف الخردة والخامات
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد المصري • الجمارك • وكيل الشحن • منصة نافذة
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	أن يكون المستورد حصل بالفعل على أمر التسليم
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-7-1 يتسلم المستورد المصري أو المخلص الجمركي أمر التسليم 2-7-2 إذا كانت قائمة الشحن "باسم البنك To order " يقوم المستورد أو المخلص الجمركي بإعداد المستندات (أصل أمر التسليم، صورة بوليصة الشحن، طلب تعديل) 2-7-3 يقدم المستورد أو المخلص الجمركي المانيفستو manifest في هيئة الميناء لتعديل قائمة الشحن 2-7-4 تتسلم إدارة المنافيستو المركزي Central manifest الطلب وتحدد الرسوم 2-7-5 يتم إخطار المستورد أو المخلص الجمركي لدفع الرسوم 2-7-6 تقوم إدارة المانيفستو المركزي Central manifest بتعديل قائمة الشحن 2-7-7 يتسلم المستورد أو المخلص الجمركي القائمة المعدلة 2-7-8 يطلب المستورد أو المخلص الجمركي من وكيل الشحن رفع أمر التسليم على منصة نافذة 2-7-9 يقوم وكيل الشحن برفع أمر التسليم على المنصة 2-7-10 تستقبل منصة نافذة أمر التسليم 2-7-11 منصة نافذة تصدر رقم 46 وأرقام الفحص 2-7-12 يتسلم المستورد رقم 46 وأرقام الفحص
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	• رقم 46 • رقم الفحص
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	ساعة واحدة

8-2 تفريغ الحاوية وأخذ عينات

الشكل 3-19: مخطط تفريغ الحاوية وأخذ عينات

وفقا للشكل 3-19، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- هيئة الطاقة الذرية
- الجمارك
- منصة نافذة

الشكل 3-20: مخطط إجراءات تفريغ الحاوية وأخذ عينات

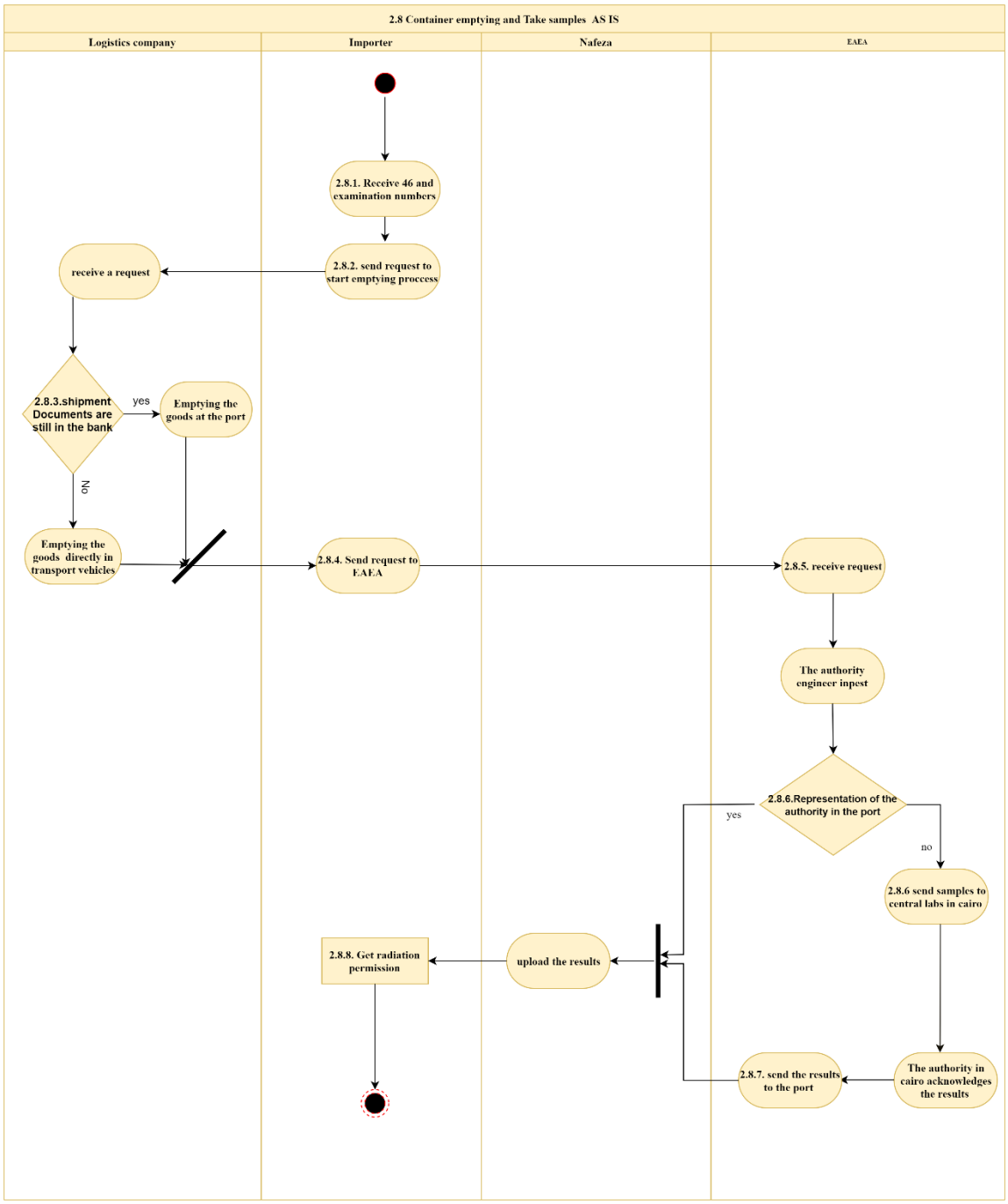

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-8 تفريغ الحاوية وأخذ العينات***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد المصري • هيئة الطاقة الذرية • الجمارك • نافذة
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	حصول المستورد المصري على نموذج 64 ورقم الفحص
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-8-1 يتسلم المستورد أو المخلص الجمركي رقم 46 ورقم الفحص من خلال منصة نافذة 2-8-2 يرسل المستورد طلبا لشركة اللوجيستيات للبدء في تفريغ الحاوية 3-8-2 • تبدأ الشركة في تفريغ البضائع في السيارات. إذا كان المستورد قد حصل على مستندات الشحنة من البنك (يتم دفع 80 دولارا للطن يوميا إذا كان هناك تأخير في التفريغ) • إذا لم يحصل المستورد على المستندات، يتم تخزين البضائع على رصيف الميناء (مقابل 500 جنيه للطن في اليوم). 2-8-4 يرسل المستورد طلبا لهيئة الطاقة الذرية للبدء في الكشف الإشعاعي على الشحنة 2-8-5 تتسلم الهيئة الطلب ويقوم المهندس التابع لها بفحص البضائع. 2-8-6 إذا كان هناك مكتب تمثيلي لهيئة الطاقة الذرية في الميناء، يقوم مهندس الفحص بإخطاره بنتيجة الكشف الإشعاعي، ويتم إرسال النتائج إلى منصة نافذة. أما إذا لم يكن للهيئة مكتبا تمثيليا في الميناء، فيتم إرسال النتائج إلى القاهرة للحصول على توقيع المدير المسؤول عليها ثم إعادتها مرة أخرى إلى الميناء في مظروف. 2-8-7 يتسلم المستورد تصريح الكشف الإشعاعي من منصة نافذة.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	استيفاء المستورد للشروط التنظيمية لتسلم الشحنة
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	4 أيام

2-9 الفحص والكشف الإشعاعي

الشكل 3-21: مخطط الفحص والكشف الإشعاعي

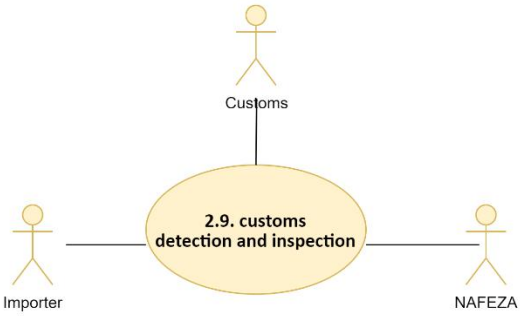

وفقا للشكل 3-21، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- نافذة
- الجمارك

الشكل 3-22: مخطط إجراءات الفحص والكشف الإشعاعي

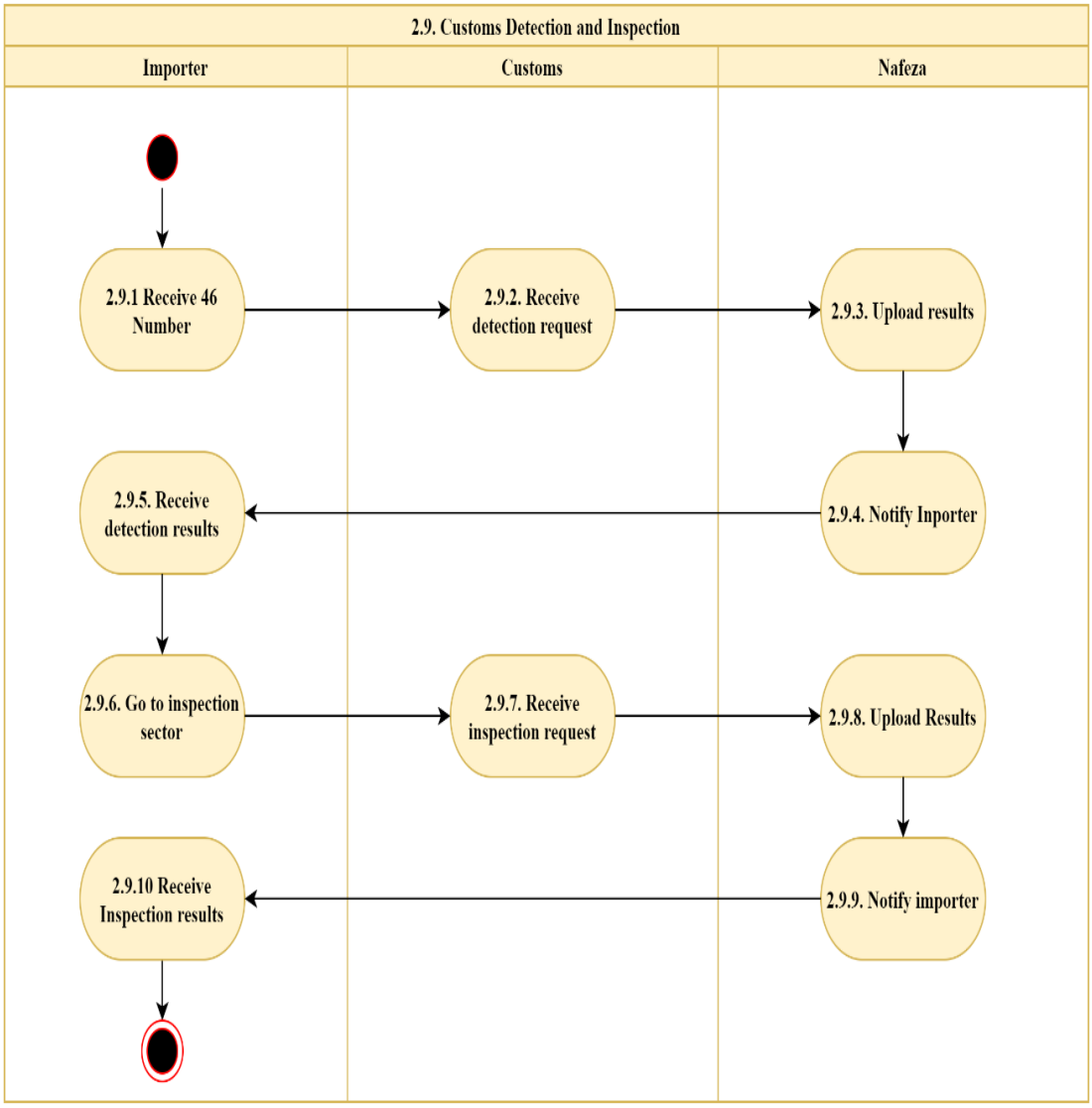

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-9 الفحص والكشف الإشعاعي***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021
• **الأطراف المشاركة في هذا الإجراء**	• المستورد • النافذة • الجمارك
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	أن يكون تم أخذ العينات بالفعل
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-9-1 يتسلم المستورد المصري رقم 46 ليبدأ إجراءات التخليص الجمركي 2-9-2 يقدم المستورد أو المخلص الجمركي الشحنة لموظف الفحص الجمركي لتحليل البضائع والتحقق منها يتسلم موظف الكشف الطلب ويجريه على البضائع 2-9-3 يقوم الموظف برفع النتائج على منصة نافذة 2-9-4 نافذة تخطر المستورد 2-9-5 يتسلم المستورد نتائج الكشف 2-9-6 يبدأ المستورد إجراءات الفحص لتحديد نوع البضائع والتصنيف الجمركي للشحنة 2-9-7 يتسلم المفتش الطلب ويجري التفتيش 2-9-8 يقوم المفتش برفع النتائج على منصة نافذة 2-9-9 تخطر نافذة المستورد 2-9-10 يتسلم المستورد نتائج الفحص
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	فحص البضائع
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	ساعتين

2-10 التثمين والبيان الجمركي

الشكل 3-23: مخطط التثمين والبيان الجمركي

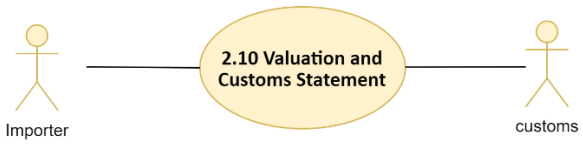

وفقا للشكل 3-23، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- الجمارك

الشكل 3-24: مخطط إجراءات التثمين والبيان الجمركي

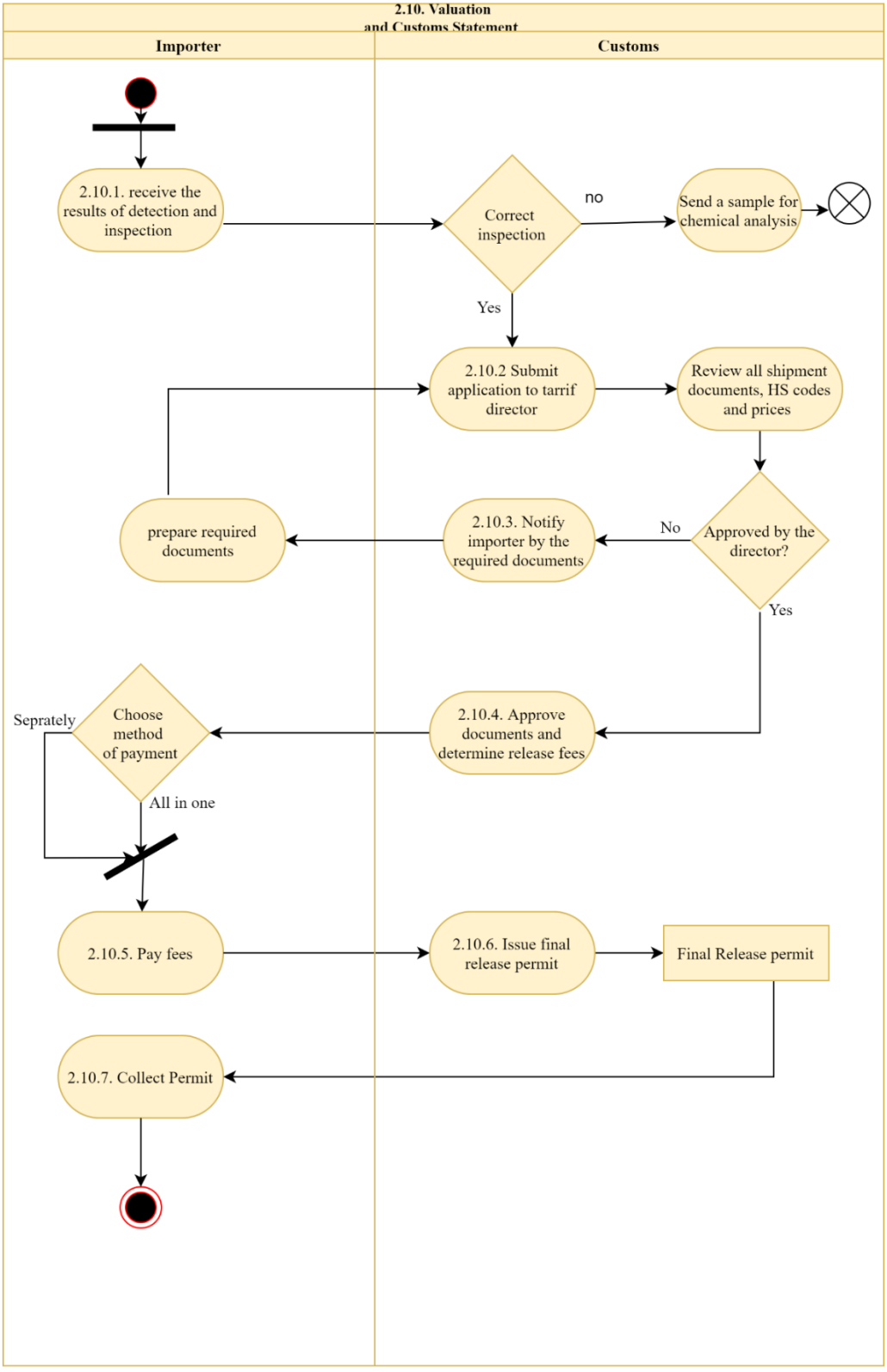

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-10 التثمين والبيان الجمركي***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قرار وزير التجارة والصناعة رقم 663 لسنة 2021 بشأن استمرار فرض رسم صادر على بعض أصناف الخردة والخامات • قرار وزير التجارة والصناعة رقم 155 لسنة 2021 بشأن فرض رسوم مكافحة الإغراق على واردات الحديد المسبوك (فيريوسيليكون) ذات المنشأ من أو المصدرة من الصين والهند والاتحاد الروسي • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021.قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • القانون رقم 67 لسنة 2016 بإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 66 لسنة 2017. • منشور الإجراءات رقم 4 لسنة 2022 للتذكير بمنشور الإجراءات رقم 43 لسنة 2020 بشأن إجراءات التقييم لشركة MTS • منشور الإجراءات رقم 7 لسنة 2021 بشأن تحديد اختصاصات مثمن العينات من خلال الفحص والأشعة السينية واختصاصات المثمن المستندي. • منشور استيراد رقم 26 لسنة 2019 بشأن رفع القيمة وفق تحديد الشخص المسؤول على الشهادة الجمركية عن قيمة النموذج 4. • قرار وزير التجارة والصناعة رقم 1156 لسنة 2019 بشأن استمرار الرسوم المفروضة على بعض أصناف الخردة والخامات
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد • الجمارك
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	الانتهاء من الفحص والمعاينة
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-10-1 يتسلم المستورد ومدير التعريفة نتائج الفحص والكشف الإشعاعي . في حالة عدم تطابق الفحص يتم إرسال عينة لمصلحة الكيمياء لفحصها 2-10-2 يقوم مدير التعريفة بمراجعة كافة المستندات والتأكد من استيفاء جميع شروط الاستيراد، ومراجعة الأسعار للتحقق منها. 2-10-3 إذا كان هناك مشكلة في المستندات يتم اخطار المستورد بها 2-10-4 يعتمد مدير التعريفة المستندات ويحدد الرسوم المطلوبة للإفراج عن البضائع وتشمل (رسوم جمركية، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة إيرادات تجارية وصناعية بنسبة 1%، ورسوم نافذة قدرها 1780 جنيه) 2-10-5 يسدد المستورد أو المخلص الجمركي المبلغ اللازم وتظهر في فاتورة موحدة

	6-10-2 تتسلم الجمارك المبلغ وتقوم بتحديث حالة الدفع على منصة نافذة وإصدار تصريح الإفراج 7-10-2 بعد الانتهاء من عملية الدفع يستطيع المستورد او المخلص الجمركي طبع الإقرار الجمركي والتخليص الجمركي على منصة نافذة
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	الحصول على الإقرار الجمركي
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	• يوما واحدا في المتوسط (لا يزال المخلص الجمركي يعمل كما سبق ولكن بإجراءات مميكنة (ليست رقمية)) ولا تزال كل جهة معتمدة في الطرف الآخر تتبع الإجراءات والموافقات الخاصة بها بدون التنسيق مع الجهات الأخرى.

2-11 الإفراج الجمركي والانتهاء من الإجراءات

الشكل 3-25: مخطط الإفراج الجمركي والانتهاء من الإجراءات

وفقا للشكل 3-25، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- هيئة الميناء

الشكل 3-26: مخطط إجراءات الإفراج الجمركي والانتهاء من الإجراءات

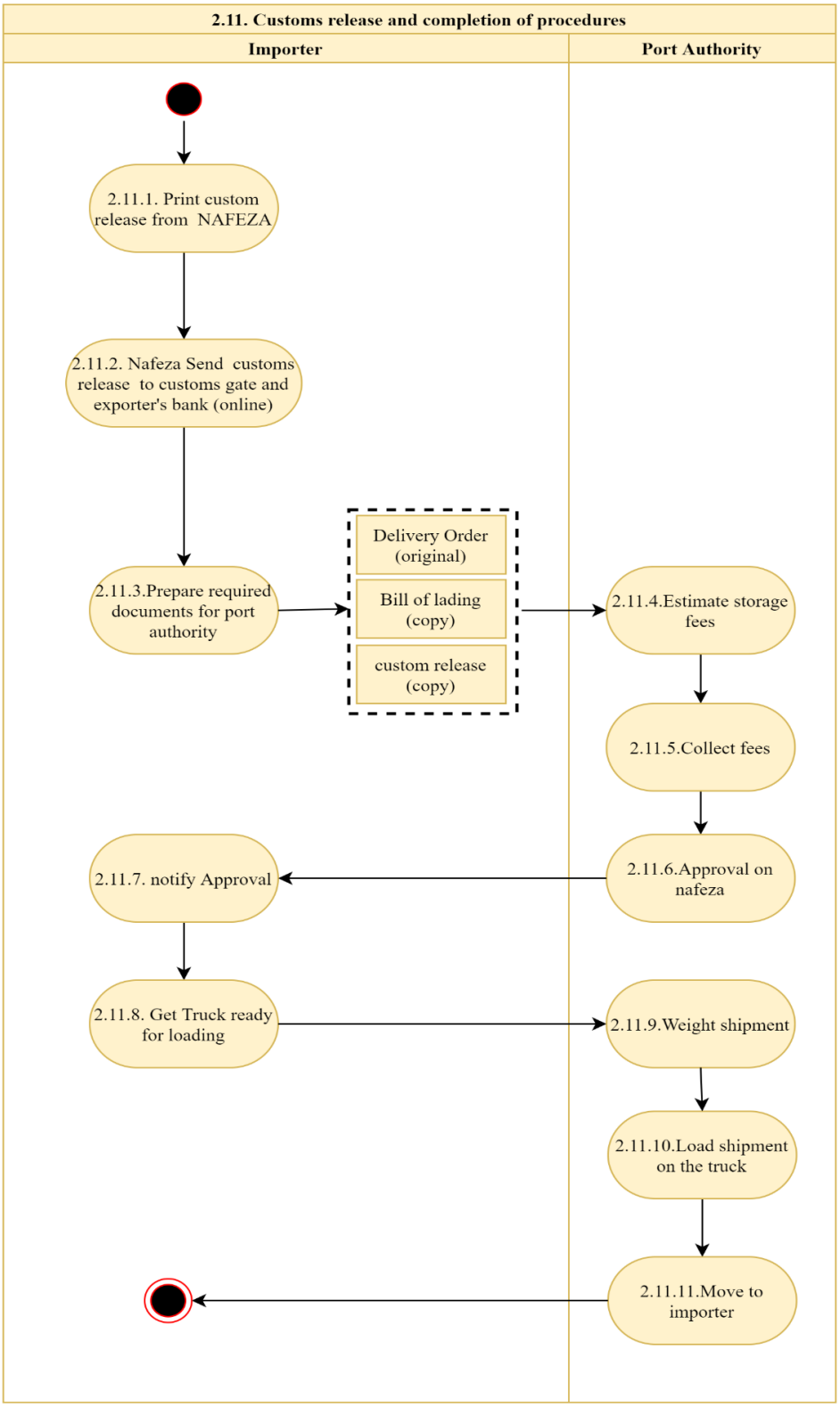

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-11 إجراءات الإفراج الجمركي والانتهاء من الإجراءات***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قرار وزير التجارة والصناعة رقم 663 لسنة 2021 بشأن استمرار فرض رسم صادر على بعض أصناف الخردة والخامات • قرار وزير التجارة والصناعة رقم 155 لسنة 2021 بشأن فرض رسوم مكافحة الإغراق على واردات الحديد المسبوك (فيريوسيليكون) ذات المنشأ من أو المصدرة من الصين والهند والاتحاد الروسي • قرار وزير التجارة والصناعة رقم 1156 لسنة 2019 بشأن استمرار الرسوم المفروضة على بعض أصناف الخردة والخامات • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 • قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قرار وزير المالية رقم 367 لسنة 2021 بشأن إجراءات التخليص الجمركي المسبق. • منشور الإجراءات رقم 8 لسنة 2021 بشأن مدير التعريفة الخاصة عند الانتهاء من عملية التثمين وتحويل الإقرار الى معتمد وتحت السداد. • منشور الإجراءات التذكيري رقم 2 لسنة 2021 بشأن المستندات الواجب تقديمها للإفراج عن البضائع الواردة والمصدرة. • منشور الإجراءات رقم 23 لسنة 2020 بشأن الإفراج الجمركي المسبق. • منشور الإجراءات رقم 5 لسنة 2018 بشأن وجود 6 منصات للتبع الإفراج الجمركي • Procedures Circular No. 5 of 2018 regarding the existence of six customs release tracks • القرار رقم 25 لسنة 2022 بشأن الإفراج عن السلع سريعة التلف بالموانئ والتي لم يفتح اعتماد مستندي لها بموجب خطاب ضمان أو أمانة نقدية بقيمة السلع المفرج عنها. • منشور استيراد رقم 22 لسنة 2020 بشأن السلع المفرج عنها تحت التحفظ ولم يتم سحبها من الموانئ خلال 72 ساعة. • قرار وزير التجارة والصناعة رقم 776 لسنة 2019 بشأن التزام المستورد بنقل وتخزين السلع الموضوعة تحت التحفظ ورقابة الجهات التنظيمية المختصة خلال 27 ساعة من إجراء الفحص شريطة عدم التصرف فيها لحين ظهور نتائج الفحص النهائي واستخراج شهادة الفحص. • قرار وزير الصناعة والتجارة بالسماح للجمارك بتجاوز الزيادة في الفواتير النهائية بأكثر من 5%. • القانون رقم 73 لسنة 2019 بإصدار قانون بإنشاء جهاز تنظيم النقل البري الداخلي والدولي.
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• هيئة الميناء • المستورد

الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	سداد جميع الرسوم الجمركية بالفعل
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-11-1 بعد الانتهاء من الدفع يكون بمقدور المستورد طبع البيان الجمركي والإفراج الجمركي من على منصة نافذة. 2-11-2 يتم إرسال التخليص الجمركي لبوابة الجمارك، وبنك المستورد، وأرشيف الجمارك من خلال نافذة. 2-11-3 يقدم المستورد لهيئة الميناء المستندات التالية (أصل تصريح التسليم، صورة من بوليصة الشحن وصورة من الإفراج الجمركي). 2-11-4 تقوم الهيئة بتقدير رسوم التخزين (جنيه في اليوم لكل طن + 14% ضريبة قيمة مضافة). 2-11-5 تقوم الهيئة بتحصيل الرسوم 2-11-6 بعد سداد رسوم الهيئة يحصل المستورد على موافقة تظهر علي النافذة. 2-11-7 يتم إخطار المستورد بانتهاء الموافقة. 2-11-8 يستطيع المستورد إدخال الشاحنات التابعة له لتحميل الشحنة باستخدام رقم الإفراج الجمركي. 2-11-9 يتم وزن الشحنة قبل الخروج من بوابة الجمارك (جنيه للطن). 2-11-10 يتم تخليص الشحنة من الجمارك ونقلها لمقر المستورد. 2-11-11 يتم نقل الشحنة لمخازن المستورد.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	خروج البضائع من الميناء ووصولها إلى مخازن المستورد.
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يوما واحدا

3-ج المرحلة الرئيسية الثالثة: الدفع

(تم الحديث عنها خلال مرحلة الشحن بالفعل)

إتمام سداد مقابل السلع

تعتبر عملية الدفع مكتملة بمجرد وفاء كل طرف (البائع والمشتري) بالتزاماته (البائع: إرسال مستندات الشحن؛ المشتري: سداد مقابل السلع)، ولأن التحويل المالي وإرسال المستندات يتم بين دولتين قد تستغرق هذه العملية ما يصل إلى 45 يوما. ويتم الانتهاء من سداد مقابل الحديد والصلب خلال المرحلتين 2-2 و2-4 "خطاب الاعتماد"، لذا لم يتم رسم شكل إضافي لهذه العملية.

4- المدة الزمنية التي تستغرقها واردات الحديد والصلب في الدخول إلى مصر

يستعرض الشكل 4-1 التسلسل الزمني للإجراءات الرئيسية لاستيراد الحديد والصلب إلى مصر؛ حيث تستغرق الشركات المستوردة نحو 103 يوم في المتوسط لاستيفاء الشروط التجارية والتنظيمية اللازمة لإتمام 13 إجراء. ويبين الشكل أن إجراءين فقط من هذه الإجراءات يستغرقان 87% (90 يوما) من الوقت اللازم لاستيراد الحديد والصلب إلى مصر.

الشكل 4-1: الخريطة الزمنية للانتهاء من إجراءات استيراد الحديد والصلب

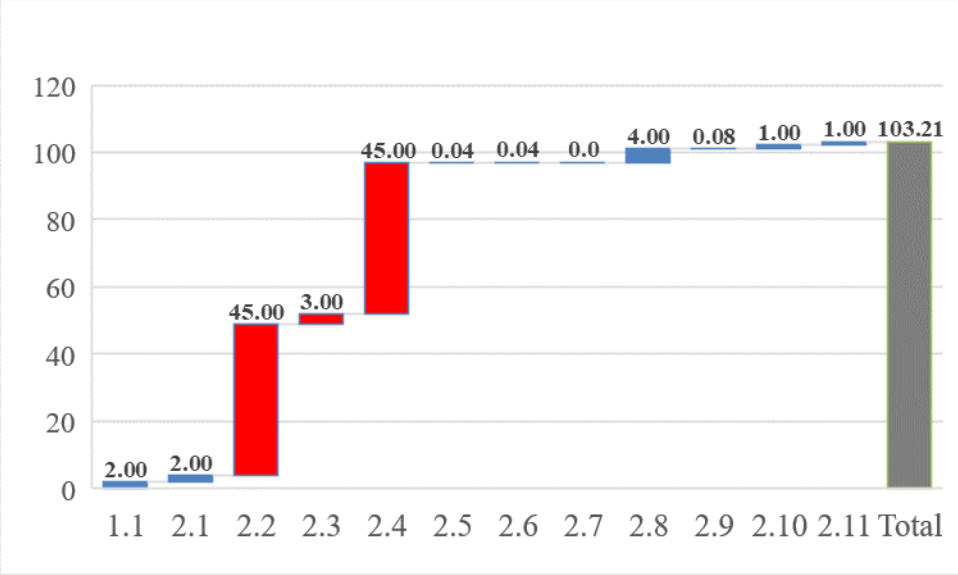

الجزء الثاني: السيناريو المقترح (الوضع كما يجب أن يكون)

1- منهجية السيناريوهات المقترحة "الوضع كما يجب أن يكون"

تبدأ السيناريوهات بتحديد أهم المشكلات التي تواجه القطاع مع اقتراح حلول لها بناء على آراء الأطراف المعنية، وفي ضوء التجارب الدولية وتحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية. وهناك عدة ملاحظات مهمة يجب تناولها قبل تحليل المنتج محل الدراسة بالتفصيل على النحو الآتي:

1- رغم أن الأمر يبدو وكأن الجمارك هي أساس جميع الاختناقات المتعلقة بإجراءات الاستيراد إلا أنها مجرد واجهة وهناك عدد من الجهات مثل هيئة الميناء والعديد من الجهات التي تقوم بالفحص (نحو 38 جهة)، والتي ينعكس عدم الكفاءة والضعف الذي تعاني منه على معاملات المستورد المصري مع الجمارك. وفي الحقيقة فإن أضعف حلقة هي التي تحدد سرعة الإجراءات بأكملها.

2- يعاني نظام نافذة نفسه من أوجه قصور عديدة في تصميمه الأصلي ومرحلة التنفيذ ولا يعمل على تحقيق الهدف المرجو من إنشائه في الأساس وهو قصر جميع الإجراءات على جهة واحدة مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة، وإنما يعمل على زيادة وتفاقم المشكلات بالإضافة إلى المؤسسات الأخرى مما يعمل على تعقيد المشكلات وزيادة البيروقراطية.

3- ما سبق لا ينفي حقيقة أن مصلحة الجمارك بحاجة لإصلاحات جدية ورقمنة كاملة للإجراءات بها، حيث تظهر حقيقة أن "دورة المستندات" في مصر أبطأ من "دورة المنتجات" واضحة خلافا للمعتاد في كل دول العالم.

4- هناك فرق كبير في التعامل مع نفس المنتج من حيث التكاليف والإجراءات بين الموانئ المختلفة، وهو ما يعني عدم وجود معايير واضحة ومحددة لتقدير التكاليف أو الوقت الذي تستغرقه إجراءات الاستيراد ككل، فضلا عن الازدحام الشديد عند بوابات الموانئ التي تتسم فيها الإجراءات "بالسهولة".

5- يجب أن يحصل التركيز على إزالة الاختناقات المرتبطة بإجراءات الاستيراد على الأولوية الكاملة لأنها أساس جميع المشكلات المتعلقة بإجراءات التجارة، وحلها يمثل أحد الشروط الاستباقية للتصدير كذلك، ويعمل على تعزيز التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال في مصر.

6- يجب تغيير التوجه الحكومي بصورة جذرية ليستهدف تعزيز الصادرات بدلا من "حظر الاستيراد" لما لذلك من مردود إيجابي على توفير العملة الصعبة.

7- ولن يتحقق ذلك ما لم يكن هناك ثقة في القطاع الخاص، حيث يجب تغيير اعتقاد السلطات الحكومية بأن القطاع الخاص مدان حتى تثبت براءته إلى الاعتقاد بأن السلوك الفاسد ليس هو السائد ولا القاعدة التي تبنى عليها السياسات وتتحدد إجراءات المراقبة على أساسها.

8- يرتبط جزء كبير من جميع المشكلات المتعلقة بإجراءات التجارة في الأساس بوزارة المالية ومختلف الإدارات التابعة لها، في حين تأتى مسؤولية وزارة التجارة والصناعة في المرتبة الثانية. ويكمن أساس هذه المشكلات في حقيقة أن وزارة المالية تسعى لتحصيل وجني الأموال كهدف أساسي لها، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بينها وبين وزارة التجارة والصناعة؛ مما يعمل على تعميق سوء الفهم لهدف التنمية الصناعية وتنمية الصادرات.

9- بحسب الممارسات المثلى، فإن زيادة كفاءة وشفافية إجراءات الاستيراد عملية ديناميكية بطبيعتها بمعنى أنها تستلزم مشاركة مستمرة من جانب مختلف الأطراف المعنية والتشاور معها كإجراء مؤسسي، خاصة القطاع الخاص، بالإضافة إلى ضرورة التحلي بمستوى مرتفع من المرونة في إعداد الاستراتيجيات، وآليات التنفيذ، فضلا عن المراقبة والتقييم بانتظام.

وفيما يلي المنهجية بالتفصيل:

كشف تحليل إجراءات استيراد الحديد والصلب عن وجود عدد من الاختناقات الناتجة عن إما مشكلة في تصميم النظام نفسه أو في تنفيذه، بالإضافة إلى غياب السياسات المناسبة (على النحو المبين في الجدول 1 التالي).

الجدول 1: تعريف الأنواع المختلفة للمشكلات

طبيعة المشكلة	التعريف
عيب في تصميم النظام	فشل النظام في تحقيق الهدف منه بسبب عدم ملائمة التخطيط وافتقاره إلى بعض العناصر، وتبني حلول جزئية أو عدم توافق النظام المطبق مع النظم المتبعة دوليا.
عيب في تطبيق النظام	عندما يفشل النظام في تحقيق الهدف منه بسبب مشكلات تتعلق بسوء الإدارة، ومقاومة العاملين، ونقص القدرات البشرية اللازمة لتطبيق النظام الجديد.
غياب السياسات المناسبة	لم يتم التعامل مع المشكلة من خلال سياسات مناسبة رغم توفر تصميم النظام وتنفيذه.

يقترح الجدول التالي قائمة بالإجراءات التصحيحية لكل واحدة من هذه الاختناقات والأثر المتوقع لها؛ ويتم تصنيف هذه الإجراءات وفقا للإطار الزمني لتنفيذها، حيث يشار للإجراءات الفورية بالحرف (I) ويُشار للإجراءات قصيرة المدى (2-5 أشهر) بالحرف (S) والإجراءات متوسطة المدى بالحرف (M) (6 أشهر - سنة). وقد تم وضع إطار زمني قصير عن عمد لأن المشكلات شديدة الإلحاح، وقد استهدفت العديد من التدابير الفورية التقليل حجم المشكلة لحين تبني إجراءات تصحيحية جذرية.

وتنقسم الإجراءات المقترحة إلى فئتين على النحو الآتي:

- الفئة (أ): وهي أفضل الحلول، وتقوم على تغيير النظام بشكل جذري في ضوء التجارب الدولية
- الفئة (ب): وهي ثاني أفضل الحلول، وتقوم على تحسين النظام الحالي وتطويره.

ويشمل التحليل كلا الفئتين لضمان واقعية السيناريو المقترح وقابليته للتنفيذ.

وقد تم دراسة عدد من التجارب الدولية فيما يتعلق بالمشكلات الخاصة بتصميم النظام وتنفيذه؛ حيث يتم الإشارة إلى كل تجربة في الجدول رقم 2 والذي يوضح الإجراءات المعدلة، بينما تم إرفاق الأشكال الخاصة بها في ملف آخر نظرا لاختلاف حجم الورق.

2- جدول تفصيلي لإجراءات التجارة المعدلة (الوضع كما يجب أن يكون)

الجدول 2: الإجراءات التصحيحية المقترحة في إجراءات استيراد الحديد والصلب (رمز النظام المنسق 7207)

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
					إجراءات الاستيراد	أخرى
الشروط المسبقة						
	- يتطلب استيراد الحديد والصلب التسجيل على مراحل متعددة مع عدة جهات (تحديدا، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، الهيئة العامة للاستثمار، هيئة التنمية الصناعية، ومصلحة الجمارك). - رغم أن معظم المستندات المطلوبة واحدة تقريبا إلا أنه لا يوجد تنسيق كاف بين هذه الجهات. - تمثل هيئة التنمية الصناعية تحديدا عقبة رئيسية فيما يتعلق باستخراج التراخيص الصناعية. - المعلومات الخاصة بالوقت الذي تستغرقه الإجراءات والرسوم والمستندات والإجراءات اللازمة غير متوفرة بالضرورة بصورة محدثة على المواقع الالكترونية الخاصة بهذه الجهات.	- عيب في تصميم النظام عيب في تطبيق النظام	تركيا ودول الخليج	- رقمنة كاملة لجميع الإجراءات والخدمات المتعلقة بإجراءات التجارة على منصة نافذة بحيث يتمكن المستخدمون من التقدم بطلبات الكترونيا باستخدام منصة موحدة سهلة الاستخدام (S) - يجب إتاحة المعلومات الخاصة بالوقت الذي تستغرقه الإجراءات والرسوم والمستندات والإجراءات اللازمة عبر الإنترنت بصورة محدثة وفي التوقيت المناسب وإلزام كافة الجهات بذلك (I) - يجب أن تطبق هيئة التنمية الصناعية القانون 15 لسنة 2017 لتسهيل إصدار التراخيص الصناعية	- تسريع إجراءات الشروط المسبقة لعمليات الاستيراد وإلغاء تكرار تقديم المستندات	تحسين بيئة الأعمال ككل مما سيؤدي حتما إلى زيادة الاستثمار، والإنتاج والصادرات.

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	- عدم تجديد أي مستند من المستندات المطلوبة قبل بدء الإجراءات يؤدي إلى توقف الإجراءات بالكامل في أي مرحلة من المراحل.			خاصة بالنسبة للأنشطة منخفضة المخاطر (I) - يجب تطوير قدرات العاملين بهيئة التنمية الصناعية ليتمكنوا من تقديم خدمات كفؤة لمجتمع الأعمال بشكل مهني (S) **إجراء تعديلات جذرية (M):** - التوسع في الرقمنة على المستويين الرأسي والأفقي لجميع خدمات الأعمال: التجارة، استخراج التراخيص، تمويل الأراضي، إلخ، بحيث يتمكن المستخدمون من التقدم بطلبات عبر الإنترنت على منصة واحدة سهلة الاستخدام.		
	- يواجه الموردين لمصر صعوبات عدة بسبب قرار وزير الصناعة والتجارة رقم 43 لسنة 2016 والذي ينطوي على: - غموض ونقص الشفافية فيما يتعلق بإجراءات التسجيل لدى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، ومدتها، وتزايد المدفوعات غير الرسمية.	- تبني سياسات خاطئة	لا توجد أي دولة في العالم تتبع هذه الإجراءات	- إلغاء القرار 43 لعدم وجود أي استفادة من تطبيقه لأي طرف من الأطراف المعنية.	اتساع قاعدة الموردين لمصر	تحسين صورة مصر في عالم التجارة وتجنب اتخاذ الدول الأخرى إجراءات مماثلة ضد المنتجات المصرية بدعوى المعاملة بالمثل
1- الشراء						

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
خطوات التجارة المتعلقة بالإنتاج						
2- الشحن						
2-1 الحصول على رقم القيد الجمركي	- يتم تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات منذ أكتوبر 2021، ويواجه المستوردون المصريون العديد من المشكلات على النحو الآتي: - صعوبة استخدام النظام - يتطلب التسجيل إدخال بيانات غير ضرورية - النظام لا يقبل سوى المستندات الأصلية فقط - لا يمكن تغيير/ تعديل المعلومات التي يتم تسجيلها (كتغيير اسم البنك أو الميناء) - ضعف البنية التكنولوجية يؤدي إلى تعطل إجراءات التسجيل	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام	- الإمارات - البرازيل	- تعديل تصميم النظام للتغلب على التحديات الحالية (I): - ليصبح أكثر سهولة في الاستخدام - إلغاء كافة التفاصيل غير الضرورية المتعلقة بالتسجيل - قبول التغييرات والتعديلات على البيانات - قبول صور ضوئية من المستندات - تعزيز البنية التكنولوجية لضمان كفاءة عمل النظام	- تسهيل الحصول على رقم القيد الجمركي وتقليل الوقت الذي يستغرقه ذلك من خلال زيادة كفاءة النظام وإلغاء الخطوة 2-1-3 (الشكل 4-6) - تقليل التدخل البشري في إجراءات التسجيل ونسبة الخطأ - يحصل المستورد المصري على رقم القيد الجمركي وتحديد فئة المخاطرة التي ينتمي إليها	- تحسين التجارة عبر الحدود وزيادة كفاءة إجراءات التجارة وخفض الوقت الذي تستغرقه، إلخ - تعظيم كفاءة إجراءات التجارة

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير
	- أي خطأ ولو صغير في إجراءات التسجيل يؤدي إلى إعادة إدخال جميع البيانات مرة أخرى. - لا يستطيع النظام ملء البيانات التفصيلية المطلوبة تلقائيا من المستندات التي يتم رفعها - لا يتم إخطار مستخدمي النظام بالتغييرات الدورية في التوقيت المناسب			- تطوير النظام بحيث يقوم بملء البيانات المطلوبة تلقائيا من المستندات التي يتم رفعها - التواصل مع المستخدمين في التوقيت المناسب لإخطارهم بأحدث التغييرات التي تتم في الإجراءات والتشريعات والرسوم، إلخ ذات الصلة. **إجراء تغييرات جذرية(M):** - استخدام التكنولوجيا الحديثة للثورة الصناعية الرابعة، خاصة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والبيانات الكبيرة فيما يلي: - تمييز النسخ الأصلية - تصنيف المنتجات وفقا لمستوى المخاطرة المرتبطة بها - تحديد الإجراءات القادمة فيما يتعلق بالفحص الجمركي ونسبة العينات التي يتم فحصها وتواتر كل فئة، وذلك على أساس معيارين:	المنتج الخاص به وجميع التفاصيل المتعلقة بإجراءات الاستيراد بما في ذلك: عامل المخاطرة الخاص بالمنتج، الخطوات التالية في الإجراءات الجمركية - وأخيرا، يكون بإمكان المستورد توقع الوقت والتكلفة المرتبطة بإجراءات الاستيراد.	

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				1- عامل المخاطرة المحدد مسبقا للمنتج بناء على لوغاريتمات 2- مصداقية المستورد المصري - تقسيم المستوردين إلى فئات، بحيث يكون لكل فئة لون مختلف، وفقا لتاريخهم في الأعمال التجارية بناء على مصداقيتهم؛ ومن ثم تحديد الإجراءات الخاصة بمنتجات كل فئة وفقا للون الذي تندرج تحته بحيث يكون اللون الأخضر هو الأسرع في الإجراءات.		
	- تم العمل بنظام التسجيل المسبق للشحنات بدون مناقشته مع الأطراف المعنية ولا التمهيد له بمرحلة اختبار لتحسين النظام بناء على آراء المستخدمين.	- عيب في تطبيق النظام - غياب السياسات الملائمة		- المشاركة المستمرة لمختلف أصحاب المصلحة في تصميم النظام وآلية تنفيذه، والتغييرات الديناميكية اللازمة كإجراء مؤسسي يتم العمل به	- إزالة الاختناقات المتسببة في كثير من المشكلات	

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
2-2 تقديم طلب للحصول على خطاب اعتماد	- تقديم طلب للحصول على خطاب اعتماد يستلزم رفع نفس المستندات المطلوبة للخطوة 2-1 السابقة على منصة نافذة. - أدى نقص العملة الصعبة بالإضافة إلى قرار البنك المركزي في مارس 2022 إلى إطالة المدة التي يستغرقها إصدار خطاب الاعتماد. - وهو ما أدى بدوره إلى رفع أسعار الحديد والصلب محليا. - رغم أن بعض البنود المندرجة تحت الحديد والصلب (رمز النظام المنسق 2707) (الخردة) كمادة خام معفاة من قرار البنك المركزي، إلا أن جميع أجزاء سلسلة التوريد لا تزال يسري عليها القرار ومن ثم تواجه العديد من المشكلات التي تعطل صناعة الحديد والصلب.	تبني سياسات خاطئة	تدخل البنك المركزي في علاقات الأعمال التجارية ليس له وجود في جميع دول العالم.	- إلغاء قرار البنك المركزي بالكامل (وفقا لإعلان البنك المركزي من المقرر إلغاء العمل بهذا القرار اعتبارا من ديسمبر 2022) (I) - يجب أن يمنح الجهاز المصرفي أولوية أكبر لتوفير العملة الصعبة اللازمة لتغطية استيراد المنتجات الوسيطة (I) - إصدار خطاب الاعتماد عن طريق منصة نافذة - إنشاء آلية مؤسسية لإشراك والتشاور مع مختلف الأطراف المعنية في وضع السياسات الاقتصادية (S)	- تسريع إصدار خطابات الاعتماد وإجراءات الاستيراد خاصة المتعلقة بالمدخلات الوسيطة - القضاء على تشوهات سلسلة التوريد التي تسبب فيها قرار البنك المركزي - إلغاء تكرار تقديم نفس المستندات لأكثر من جهة	- حل مشكلات الإنتاج والقضاء على المعوقات التي تعطل سلسلة التوريد بأكملها - الحفاظ على حصة مصر في الأسواق الأجنبية ومواكبة الدول المنافسة في ذلك
2-3 إعداد واعتماد مستندات الشحن	- وفقا لنظام التسجيل المسبق للشحنات، يتعين على المورد الأجنبي رفع جميع المستندات المتعلقة بالشحن على منصة CargoX المتصلة بمنصة نافذة. - وفقا للموردين، عملية التسجيل على منصة CargoX معقدة وصعبة الاستخدام حيث تتطلب معلومات تفصيلية كثيرة فضلا عن ارتفاع	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام	تدخل الحكومة مباشرة في علاقات الأعمال التجارية ليس له وجود في أي مكان في العالم.	- يجب السماح للمورد الأجنبي استخدام أي منصة أخرى بخلاف CargoX (I) - مراجعة تكلفة التسجيل على منصة CargoX - ميكنة إصدار النموذج 4 عبر منصة نافذة	- تسهيل إعداد واعتماد مستندات الشحن -	- توسيع قاعدة الموردين إلى مصر

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	تكلفتها والتي تصل لنحو 165 دولار لكل معاملة. - إجبار الموردين على التسجيل في منصة CargoX يعتبر تدخل من جانب الحكومة في علاقات الأعمال التجارية. - يتم عادة إصدار النموذج 4 يدويا.					
2-5 التفريغ	- جميع الإجراءات المتعلقة بالتفريغ تتم خارج نافذة - انخفاض مستوى الشفافية بشأن الإجراءات والوقت الذي تستغرقه، والتكلفة خاصة وأنها غير موحدة في جميع الموانئ	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام		إصدار الطلب الكترونيا عبر نافذة (I) **إجراء تغييرات جذرية (M):** **- رقمنة إجراءات الاستيراد بالكامل تعني إصدار طلبات التفريغ الكترونيا** - إضافة الرسوم على الفاتورة الموحدة التي يتم سدادها عند الإفراج النهائي عن الشحنة	- تسهيل إجراءات التفريغ، وزيادة الشفافية فيما يتعلق الإجراءات والوقت الذي تستغرقه وتكلفتها - تقليل التدخل البشري إلى الحد الأدنى	تسهيل جزء آخر من إجراءات الاستيراد مما يعمل على تنشيط التجارة وتعزيز تنافسية مصر.
2-6 الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص	- لتعديل أي بند في مستندات الاستيراد الأساسية، يدفع المستورد المصري تكلفة إضافية إلى المانيفستو المركزي - يتم تحديد التكاليف الفعلية من خلال التفاوض مع الموظف	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام		- زيادة مستوى الشفافية فيما يتعلق بالحصول على رقم 46 والتكلفة التي يدفعها المستورد المصري(I). - تطوير منصة نافذة للقضاء على المشكلات الفنية (I)	- تسهيل حصول المستورد المصري على رقم 46 بدون تحمله تكلفة مبالغ فيها	- الحد من المدفوعات غير الرسمية - تسريع إجراءات الاستيراد وزيادة

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	- غالبا ما يضطر المستورد المصري إلى التعديل الإجباري بسبب مشكلات فنية بسيطة في منصة نافذة، (على سبيل المثال، يتكون رقم الحاوية من 19 رقما، بينما لا تسمح نافذة سوى بإدخال 9 أرقام فقط) -			- يمكن تعديل المانيفستو مباشرة عبر منصة نافذة (I) - إجراء تغييرات جذرية (M): - - رقمنة جميع إجراءات الاستيراد ومراجعة أهمية هذه الخطوة ككل بحيث يمكن إلغائها إذا لم تكن هناك حاجة لها أو ميكنتها بالكامل. - - إضافة الرسوم إلى الفاتورة الموحدة النهائية التي يتم دفعها عند الإفراج النهائي.	-	مستوى الشفافية والكفاءة بها
2-8 أخذ العينات	- هناك عدة جهات للفحص ومن ثم تختلف مدة وتكلفة الإجراءات بينها بصورة كبيرة - لا يمكن للمستورد المصري أن يتوقع الوقت الذي يستغرقه حصوله على نتائج الفحص الجمركي للعينات - لا يوجد عادة تواصل بين منصة نافذة والجهات القائمة على الفحص حيث لا تتلقى هذه الجهات طلبات الفحص من نافذة. - قد يتأخر الوقت المحدد إذا كانت الميناء مزدحمة (مثل ميناء السخنة)	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام		- تطوير منصة نافذة بحيث يتم ربطها بجميع الجهات المسؤولة عن الفحص كي تتلقى هذه الجهات طلبات الفحص من المنصة (I) - وضع إطار زمني لفحص العينات من قبل كل جهة (I) - سداد الرسوم لهيئة الطاقة الذرية إلكترونيا (I) - -	- تسريع إجراءات أخذ العينات وخفض الوقت الذي تستغرقه	- زيادة كفاءة وشفافية جزء آخر من إجراءات الاستيراد -

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	- الحصول على موافقة هيئة الطاقة الذرية يستغرق وقتا طويلا بسبب: - - ليس للهيئة ممثل في كل ميناء ومن ثم يتم فحص العينات في القاهرة مركزيا - - ممثل الهيئة قد لا يسافر لإجراء الفحص وتسليم العينات إلى القاهرة على الفور أو في نفس اليوم. - - يجب أن يسدد المستورد المصري الرسوم في مكتب القاهرة.			-		
	- تقوم مصلحة الجمارك وجهات الفحص بتفتيش كل شحنة حتى لو كانت من نفس المورد ويستوردها نفس المستورد المصري. - نظام تقييم المخاطر الذي نص عليه قانون الجمارك الجديد لم يطبق بعد ولا توجد معايير واضحة يتم على أساسها تقييم المخاطر.	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام	- تطبق الدول عدة نظم مختلفة لإدارة المخاطر فيما يتعلق بالواردات - تقوم الولايات المتحدة وكندا بتطبيق نظام درجات من 1 إلى 10 - تطبق تركيا نظاما يقسم المستوردين إلى فئات ولكل فئة لون معين ويقوم النظام	- يجب وضع معايير معينة ليتم تقييم المخاطر على أساسها (I) - يجب أن تطبق الجمارك بالتنسيق مع جهات الفحص المختلفة نظاما لتقييم المخاطر - يجب أن تقوم مصلحة الجمارك بالتنسيق مع جهات الفحص المختلفة بتطبيق نظام تقييم المخاطر الذي ينص عليه قانون الجمارك الجديد لتقسيم المنتجات بسهولة إلى الفئات التي يجب فحصها (S)		

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
			على أساس المخاطرة المرتبطة بالواردات			
			غالبية دول العالم	**إجراء تغييرات** جذرية **(M):** - الاستعانة بتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة لرقمنة إجراءات الاستيراد بالكامل ما يعني قيام النظام تلقائيا بما يلي: - تقسيم المنتجات وفقا للمخاطر المرتبطة بها - تحديد الإجراءات التالية للفحص الجمركي ونسبة العينات وتواتر كل فئة على أساس معيارين: - عامل المخاطرة المحدد مسبقا للمنتج بناء على لوغاريتمات - مصداقية المستورد المصري - نافذة واحدة للفحص في كل ميناء تتسلم طلب الفحص الكترونيا - يمكن للمستورد المصري متابعة معاملته خطوة بخطوة من خلال حسابه على المنصة - سداد جميع الرسوم الكترونيا عبر منصة واحدة سهلة الاستخدام	- تقليل التدخل البشري إلى الحد الأدنى في إجراءات أخذ العينات - إلغاء العلاقات المباشرة بين المستورد المصري وجهات الفحص (إلغاء الخطوة رقم 2-9-6 من الجزء الأول في هذا التقرير (الوضع الحالي) وجميع الخطوات المرتبطة بها - تقليل الوقت والتكلفة المتعلقة بالفحص لأدنى مستوى - إضافة كافة الرسوم للفاتورة الموحدة التي يتم سدادها عند الإفراج النهائي	تسهيل جزء آخر من إجراءات الاستيراد مما يعمل على تنشيط التجارة وتعزيز تنافسية مصر

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
2-9 الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي	- عند الاختلاف بين المستورد المصري ومصلحة الجمارك حول رمز النظام المنسق الخاص بالمنتج، يتم إحالة المسألة إلى مصلحة الكيمياء، وقد يستغرق الأمر ما بين 15 إلى 20 يوما أو أكثر لحل المشكلة بينما يتحمل المستورد تكاليف الفحص والنقل وتكاليف التخزين الإضافية - مصلحة الكيمياء هي الجهة الوحيدة المنوط بها مسؤولية البت في مثل هذه النزاعات ومن ثم عادة ما يكون لديها عدد كبير من النزاعات للبت فيها	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام		- وضع إطار زمني للبت في النزاعات المتعلقة برمز النظام المنسق (I) - تطوير الإجراءات في مصلحة الكيمياء لتسريع البت في النزاعات (I) - -	- تسريع إجراءات الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي -	- زيادة كفاءة وشفافية إجراءات الإفراج الجمركي
	يتم إجراء الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي دون الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة للثورة الصناعية الرابعة		• الإمارات • البرازيل	**إجراء تغييرات جذرية (M):** - الاستعانة بتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة في رقمنة إجراءات الاستيراد بالكامل وهو ما يعني أن النظام سوف يحدد تلقائيا الإجراءات التالية المتعلقة بالفحص الجمركي وفقا لفئة المخاطرة التي يندرج تحتها المنتج والمستورد.	- زيادة كفاءة وشفافية الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي - تخفيف الحمل عن مصلحة الجمارك - تقليل التدخل البشري - بالنسبة للمنتجات في فئة اللون الأخضر ينتقل المستورد مباشرة للخطوة رقم 2-10-1 في الجزء	- تسهيل جزء آخر من إجراءات الاستيراد مما يعمل على تنشيط التجارة وتعزيز تنافسية مصر

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
					الأول من هذا التقرير (الوضع الحالي) مع إلغاء كافة الخطوات السابقة لهذه الخطوة.	
2-10 التثمين والبيان الجمركي	- في حالة الموافقة على العينات يتم رفع النتائج على منصة نافذة وتبدأ مرحلة التثمين - لا يتم التثمين بالضرورة في ميناء الوصول وفي هذه الحالة قد يستغرق وقتا أطول - لا توجد شفافية فيما يتعلق بجميع الرسوم التي يدفعها المستورد المصري لأن الفاتورة غير شاملة وتستثني رسوما أخرى مثل رسوم هيئة الميناء ووكيل الشحن.	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام	يتم التثمين في غالبية التجارب الدولية باستخدام وسائل تكنولوجية رقمية	- يجب أن يتم التثمين في ميناء الوصول لتوفير الوقت والاستفادة من خبرة العاملين بالميناء في المنتجات (I) - ربط منصة نافذة بجميع الجهات المعنية الكترونيا بحيث يقوم المستورد المصري بسداد كافة الرسوم مرة واحدة الكترونيا. (I)	- تسريع إجراءات التثمين والإفراج الجمركي - زيادة الشفافية فيما يتعلق بالرسوم الإجمالية التي يدفعها المستورد المصري	- تسهيل جزء آخر من إجراءات الاستيراد مما يعمل على تنشيط التجارة وتعزيز تنافسية مصر
	- يقوم العاملون بمصلحة الجمارك بإعادة تثمين الحديد والصلب المستوردة لتجنب خفض ثمنها في الفواتير ولكن تتم إجراءات إعادة التثمين بصورة خاطئة لأنها لا تقوم على أساس دراسات للسوق أو مصادر موثوقة، حيث يعتمد موظفو الجمارك إما على الأسعار المحلية أو على تقديرهم الخاص مع التركيز على زيادة الرسوم الجمركية وحسب.	تبني سياسات غير ملائمة	في تركيا تحدد جمعيات الأعمال أسعار كل منتج على أساس دراسات للسوق	- مراجعة إجراءات إعادة تثمين المنتجات وتطبيقها بالصورة الصحيحة، ما يعني وضع مرجع واضح وموثوق للأسعار يكون معروفا للجمارك والمستوردين المصريين على أن يتم تصميم هذا المرجع بمشاركة ممثلين عن الأعمال لكل منتج وبناء على دراسات محدثة للسوق		

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				إجراء تغييرات جذرية (M): - الاستعانة بتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة لرقمنة إجراءات الاستيراد بالكامل مما يعني تحديد إجمالي الرسوم الكترونيا عبر منصة واحدة يسهل استخدامها.	زيادة كفاءة وشفافية عملية التثمين الجمركي	

يجب التأكيد في النهاية على ضرورة الحوار مع المستوردين بانتظام ومشاورتهم قبل تطبيق أي سياسات جديدة وتعريفهم بآلية التنفيذ. كما من المهم مراعاة قدرات الأجهزة الحكومية قبل تنفيذ أي سياسات، وهو ما سوف يستعيد الثقة بين الحكومة والمستوردين ويوفر الجهد والوقت المهدرين وله مردود إيجابي مؤكد على بيئة الأعمال في مصر.

وختاما، من المتوقع أن ينخفض الوقت الذي تستغرقه إجراءات استيراد الحديد والصلب من 103 يوم حاليا (بما في ذلك الوقت غير المباشر) إلى 27 يوما فقط في ثاني أفضل الحلول، وإلى 11 يوما فقط في أفضل الحلول، على النحو المبين في الأشكال 1، و2، و3 والجدول 3 أدناه.

الشكل 1: الحديد والصلب – الوضع الحالي

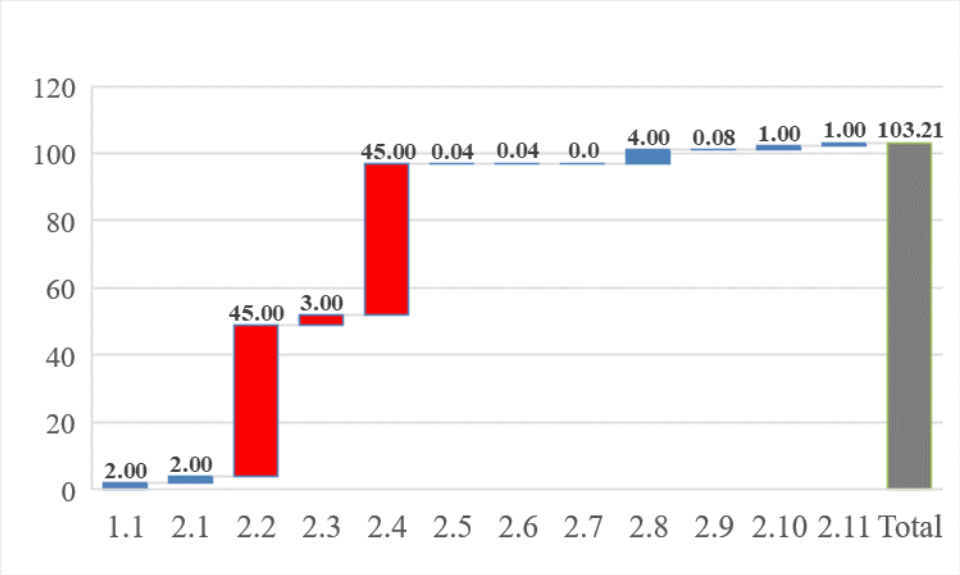

الشكل 2: الحديد والصلب - الوضع كما يجب أن يكون (ثاني أفضل الحلول)

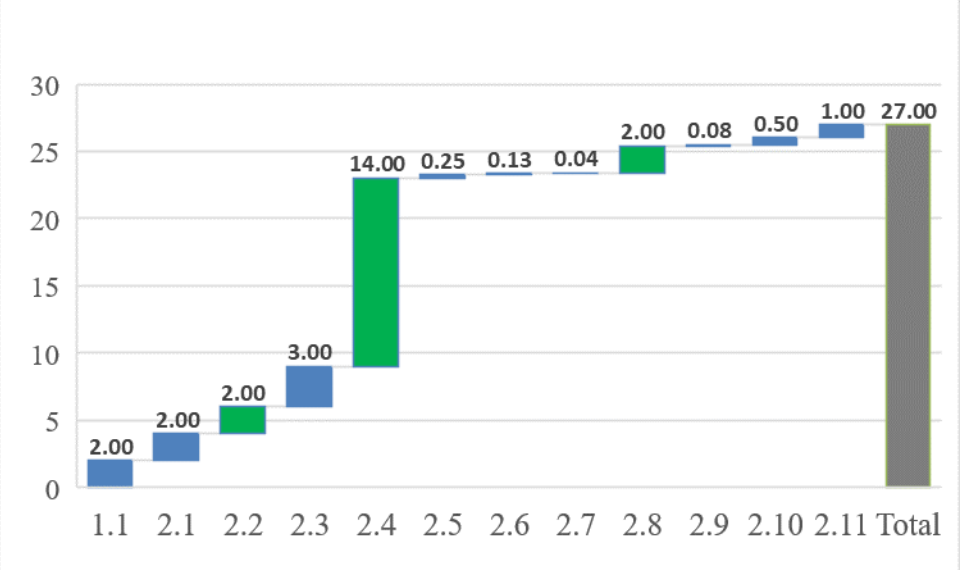

الشكل 3: الحديد والصلب - الوضع كما يجب أن يكون (أفضل الحلول)

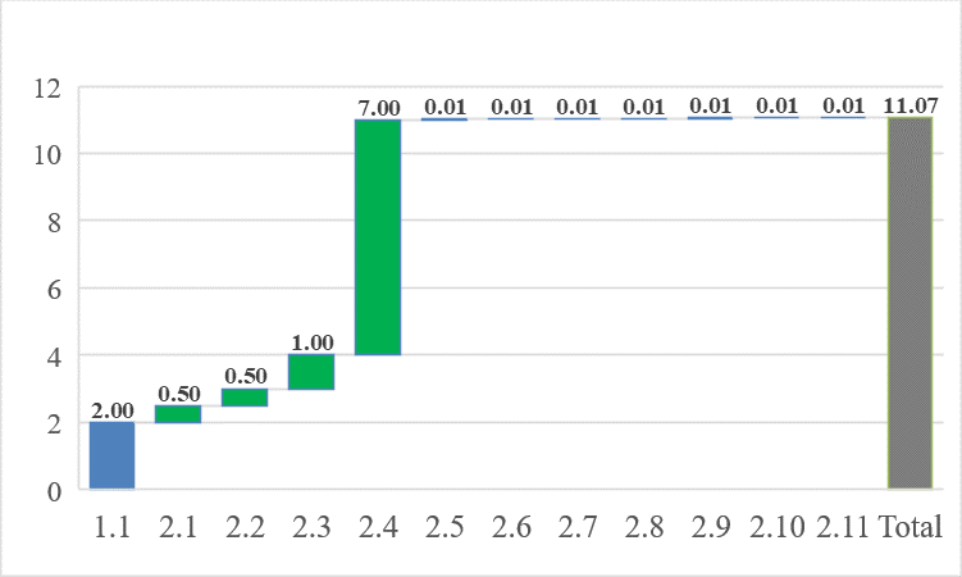

الجدول 3: الحديد والصلب – الإطار الزمني (أفضل الحلول مقارنة بثاني أفضل الحلول)

المرحلة	الإجراء	الوضع الحالي	الوضع كما يجب أن يكون (ثاني أفضل الحلول)	الوضع كما يجب أن يكون (أفضل الحلول)
الشراء	1-1 إبرام عقد البيع و شروط التجارة	2	2	2.00
الشحن	2-1 الحصول على رقم القيد الجمركي	2	2	0.50
	2-2 تقديم طلب للحصول على خطاب اعتماد	45	2	0.50
	2-3 إعداد واعتماد مستندات الشحن	3	3	1.00
	2-4 تسلم بنك المستورد مستندات الشحنة	45	14	7.00
	2-5 التفريغ	0.041	0.25	0.01
	2-6 الحصول على أمر تسليم	0.041	0.125	0.01
	2-7 الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص	0.041	0.041	0.01
	2-8 تفريغ الحاوية وأخذ العينات	4	2	0.01
	2-9 الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي	0.083	0.083	0.01
	2-10 التثمين والبيان الجمركي	1	0.5	0.01
	2-11 الإفراج الجمركي والانتهاء من الإجراءات	1	1	0.01
الإجمالي		103.206	26.999	11.07

الملاحق

الملحق (أ): ملاحظات أفقية

الملاحظة رقم 1:

أصدر البنك المركزي في مارس 2022 قرارا بوقف التعامل بنظام مستندات التحصيل في تنفيذ كافة العمليات الاستيرادية والذي كان يتم العمل به منذ عشرين عاما أو أكثر، والعمل بالاعتمادات المستندية فقط مما أحدث اضطرابات في سوق الاستيراد المصرية. وقد أدى نقص العملة الصعبة مؤخرا إلى إعاقة عملية استيراد التوريدات وقطع الغيار وهو ما نتج عنه تعطيل الإنتاج وأصبح المستوردون يواجهون مشكلة سيولة لاضطرارهم سداد كامل قيمة الواردات إلى البنوك قبل وصول السلع بثلاثة أشهر.

الملاحظة رقم 2:

يتعين على المنشآت المستوردة أن تلتزم بالقرار الوزاري رقم 43 لسنة 2016 بشأن تعديل القواعد المنظمة لتسجيل المصانع المؤهلة لتصدير منتجاتها إلى مصر، وقد نتج عن هذا القرار وتعديلاته في مارس 2022 حدوث تأخيرات كبيرة في الشحنات.

وفضلا عن هذه التأخيرات خاصة بسبب القرار 43، يعاني كثير من الشركات من عدة مشكلات تتعلق بضعف الرقمنة؛ ويرى الموردون الأجانب أن الإجراءات بأكملها مزعجة مما يدفع الكثيرين منهم لوقف التوريد إلى مصر، ثم يأتي الفساد في النهاية؛ حيث تتضمن إحدى المراحل الحصول على موافقة وزير الصناعة أو الإدارات الأخرى بالوزارة ما يعني أن العاملين بالوزارة يتحكمون في مدى سرعة الانتهاء من الإجراءات.

الملاحظة رقم 3:

استثمرت الحكومة المصرية مبالغ ضخمة في إنشاء منصة إلكترونية لربط مختلف الجهات المعنية بالاستيراد، إلا أن النظام الذي أنشأته شركة MTS قام بميكنة الإجراءات أكثر من رقمنتها مما يطيل المدة الزمنية التي تستغرقها الإجراءات ويؤخر عملية التخليص الجمركي، بالإضافة إلى أن الجهات المرتبطة بعملية الاستيراد لا تزال تعمل منفصلة وفقا لقواعدها الخاصة، ومن ثم يتم التعامل مع المستندات التي يتم تقديمها لنافذة بشكل منفصل من قبل كل جهة، وذلك على الرغم من أن الهدف من إنشاء نافذة كان إتاحة إجراء كافة التعاملات اللازمة مع جميع الجهات عبر منصة واحدة لتسهيل الإجراءات ولكن في الواقع أصبح الوقت الذي يستغرقه كل إجراء أطول كثيرا منه قبل إنشاء المنصة، كما لا يوجد أي رابط بين وكالات الشحن وهيئة الميناء على منصة نافذة.